© Ryan Rodrick Beiler - Shutterstock

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية

(تموز/يوليو 2012 - حزيران/يونيو 2014)

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2015/Technical Paper.2
4 February 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (تموز/يوليو 2012 - حزيران/يونيو 2014)

الأمم المتحدة
نيويورك، 2015

15-00089

كلمة شكر

وضعت يارا عبد الحميد، المستشارة في مركز المرأة في الإسكوا، هذا التقرير، وراجعت مسودته السيدة ليزا مجاج من جامعة قبرص وأجرت التنقيحات الختامية عليه. ويُعرب مركز المرأة عن امتنانه لوزارة شؤون المرأة والجهاز المركزي للإحصاء وفريق الأمم المتحدة القطري في دولة فلسطين، على المساهمات القيمة، في ما يتضمنه التقرير من بيانات ومعلومات.

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن آراء الإسكوا.

ملخص تنفيذي

عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003/42 بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها، تصدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقارير دورية عن وضع المرأة والفتاة الفلسطينية، تتضمن عرضاً شاملاً للتطوّرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة والفتاة والتحديات التي تواجهها في فلسطين. وتستند هذه التقارير إلى إحصاءات يتولى جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإلى نتائج أبحاث المنظمات المحلية والدولية، ومنها وكالات الأمم المتحدة، كمكتب تنسيق الشؤون الانسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويتناول التقرير الحالي وضع المرأة والفتاة الفلسطينية على مدى الفترة الممتدة من تموز/يوليو 2012 إلى حزيران/يونيو 2014، ويشير إلى التطوّرات الإيجابية المحققة على صعيد المساواة بين الجنسين والتحديات التي لا تزال ماثلة أمام هذا الهدف. ويتناول الفصل الأول من هذا التقرير الوضع السياسي في فلسطين خلال الفترة التي يشملها التقرير، وتأثير استمرار الاحتلال الإسرائيلي على حقوق المرأة. ويظهر أن المرأة هي أكثر من يعاني من الفقر ومن تصاعد العنف، في ظل انتشار التمييز بين الجنسين. ويصف الفصل التطوّرات السياسية في فلسطين ويتناول بالتحليل تداعياتها على المرأة، ولا سيما قرار الجمعية العامة 67/19 بشأن إعطاء فلسطين صفة الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. وإزاء ضخامة الدمار الذي خلفه خمسون يوماً من الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في تموز/يوليو 2014، يقدّم هذا التقرير آخر ما آلت إليه هذه العملية العسكرية، التي انتهت عقب الفترة التي يغطيها التقرير.

ويتناول الفصل الثاني عوامل سكانية وعوامل اقتصادية واجتماعية، منها الفقر، والأمن الغذائي، تؤثر على حياة المرأة والفتاة في فلسطين. ومنذ فرضت إسرائيل حصارها على غزة في عام 2007، يصارع السكان من أجل البقاء. فقد أدى سد الشريان الاقتصادي مع إغلاق النفق بين مصر وغزة في تموز/يوليو 2013 إلى تضييق الخناق الاقتصادي على الأسر، في ظل أزمة بطالة ألقت بجل أعبائها على الشابات. وأسهمت أزمات الغذاء والطاقة والكهرباء في تعميق لجة المخاطر التي تتعرض لها المرأة، فبات عليها أن تستنفد كل ما لديها من إمكانات لتحمّل أعباء الوضع الراهن والتعايش معه. وفي هذه الأثناء، ليست سبل معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية في مأمن عن القيود المفروضة على حركة الأفراد والسلع، ومنشآت الجدران العازلة، ونظام التصريحات الذي تعتمده إسرائيل للتحكم بالحركة بين قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، وإسرائيل. والمرأة في المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في الضفة الغربية، والخليل والقدس الشرقية، هي أكثر من يعاني من تقييد الحركة وإعاقة الحصول على الخدمات الصحية.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للمرأة الشابة، لا تزال الفوارق بينها وبين الرجل شاسعة، تتجلى ارتفاعاً في معدّلات البطالة، وانخفاضاً في مستوى الأجور، وتدنياً في معدّلات المشاركة في سوق العمل النظامية. فمعدّل بطالة الإناث يبلغ أعلى مستوى في فئة النساء ذوات التحصيل العلمي. وإنما في هذا الارتفاع دليل على استمرار التباعد بين مهارات النساء المتعلّمات ومتطلبات سوق العمل. وتبقى قضية العنف ضد المرأة والفتاة مدعاة قلق، على الرغم من تطبيق عدد من التدابير، ومنها إقرار الحكومة لنظام التحويل الوطني لصالح ضحايا العنف في كانون الأول/ديسمبر 2013.

ويتناول الفصل الثالث حقوق المرأة ومستوى تمثيلها في المعترك السياسي. فحضور المرأة في الحياة العامة لا يزال ضعيفاً، لا يتناسب مع ما حققته من تحصيل علمي وما سجلته من مشاركة فاعلة في المجتمع

المدني. ولم تنفذ التدخلات الهادفة إلى تعميم قضايا النوع الاجتماعي في النظام السياسي تنفيذاً كاملاً، ولا تزال مشاركة المرأة محدودة، يقتصر جلّها على المستويات الدنيا في مواقع القرار. ويلاحظ وجود فوارق بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تعميم قضايا النوع الاجتماعي في التشريعات، وكذلك في التمثيل السياسي.

وقد سُجلت في الفترة التي يشملها التقرير خطوات هامة في الجهود الرامية إلى التوفيق بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية المعنية بحقوق المرأة، ولا سيما الحقوق المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. وكان انضمام فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مفترقاً تاريخياً لحقوق المرأة فيها. فسلطات الاحتلال الإسرائيلية مسؤولة عن تقديم تقارير عن وضع المرأة في فلسطين إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنها تدحض هذه المسؤولية. كما اتخذت في فلسطين سلسلة تدابير وإصلاحات لمعالجة العنف ضد المرأة، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة (2011-2019). غير أن الفوارق لا تزال قائمة بين ما تمليه الالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وما يظهره واقع سن القوانين والسياسات وإنفاذها.

ويقدّم التقرير الحالي سلسلة توصيات إلى المعنيين بصنع القرار، تهدف إلى إعمال حقوق المرأة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، في ظل استمرار الاحتلال وتكرار دورات العنف. وتدعو هذه التوصيات إلى إجراء إصلاحات تشريعية وقضائية واعتماد برامج لتحسين مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي V

الفصل

أولاً- الواقع السياسي للأرض الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي 1

ألف- التطوّرات السياسية 1
باء- الحياة والأمن والنزوح 7

ثانياً- وقائع ديمغرافية واقتصادية واجتماعية 10

ألف- السكان 10
باء- الفقر وانعدام الأمن الغذائي 13
جيم- التعليم 15
دال- التشغيل 17
هاء- الصحة 20
واو- العنف ضد المرأة 23
زاي- وسائل الإعلام 24
حاء- البيئة 25
طاء- الطفلة 27

ثالثا- الحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية ومشاركتها في الحياة السياسية 28

ألف- التمثيل السياسي للمرأة 28
باء- مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق المرأة 30
جيم- الآليات الوطنية المعنية بالمرأة 33

رابعاً- استنتاجات وتوصيات 34

المراجع 37

قائمة الأطر

1- الحرب على غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 2
2- الحرب على غزة تموز/يوليو - آب/أغسطس 2014 3
3- المنطقة جيم- وقائع هامة 4

المحتويات (تابع)

الصفحة

4- آثار تدمير المنازل 10
5- الاحتياجات النفسية الاجتماعية للنساء والفتيات في المناطق المقيد الدخول إليها 22
6- خدمات المياه والصرف الصحي في المدارس في المنطقة جيم 26
7- العنف ضد الفتيات في القدس الشرقية 27
8- التصديق على نظام وطني للإحالة 32
9- دعاوى الطلاق التي ترفعها نساء 33

أولاً- الواقع السياسي للأرض الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي

تضم فلسطين، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، مناطق غير متصلة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وعقب توقيع اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، أقيمت السلطة الفلسطينية في عام 1994، بصفتها السلطة الرسمية القيّمة على فلسطين. وعملاً باتفاقات أوسلو، قُسّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، معروفة بالمنطقة ألف، والمنطقة باء، والمنطقة جيم. تقع المنطقة ألف ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية المسؤولة عن إدارة الشؤون المدنية والأمنية، وتقع المنطقة باء ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية في الشؤون المدنية وتحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وتقع المنطقة جيم تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية وجزء من الشؤون المدنية تحت السيطرة الإسرائيلية، وتضمّ مستوطنات، وطرقاً ومناطق عازلة.

وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003/42 بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، تصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقارير دورية عن وضع المرأة والفتاة في فلسطين[1]. والمعلومات الواردة في هذا التقرير مستمدة من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن تقارير صادرة عن هيئات تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأرض المحتلة. كما استُمدّت البيانات والتحليلات من أجهزة حكومية وهيئات إنمائية دولية.

ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2012 حتى 30 حزيران/يونيو 2014، التي تخللتها تطوّرات هامة في الأوضاع الأمنية والسياسية في فلسطين.

ألف- التطوّرات السياسية

لا تزال الأوضاع الإنسانية والأمنية في فلسطين محفوفة بالكثير من عناصر الخطر وعدم اليقين. فقد أدّى الاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين، وما يرافقه من انتهاكات للقانون الدولي، إلى أزمة إنسانية، تعوق كل تطوّر في حقوق المرأة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 2014، تعطّلت آخر جهود السلام التي كانت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تسعة أشهر على إطلاقها. كما انهارت مساعي السلام السابقة، ومنها محاولات إدارة أوباما في عام 2010 لإطلاق المحادثات المباشرة، وإعادة إحياء المفاوضات المتعثرة. وتتضاءل احتمالات استئناف المفاوضات للاتفاق على الوضع النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أمام مأزق سياسي جديد.

1- الوضع السياسي والأمني

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير دورات متصاعدة من العنف. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، شنّت إسرائيل هجوماً عسكرياً على قطاع غزة (الإطار 1)، دام ثمانية أيام، وأدى إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي في القطاع. وعقب وقف إطلاق النار وتوقف العمليات العسكرية، نشأت أزمة إنسانية حادة. أما في الضفة

1 التقارير الخمسة السابقة حول هذا الموضوع متاحة على: http://www.escwa.un.org/divisions/ecw.asp?division=ecw.

الغربية، فأدت المواجهات المتكررة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي خلال الفترة التي يشملها التقرير إلى مزيد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين.

الإطار 1- الحرب على غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012

بدأت العملية الإسرائيلية العسكرية على غزة تحت مسمّى "عملية عمود السحاب" في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عقب أسابيع عديدة من العنف المتصاعد، واستمرت حتى إعلان وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012. ومن أبرز ما تخلل هذه العملية:

- مقتل 174 فلسطينياً في غزة؛ 168 شخصاً قتلوا أثناء الأعمال العسكرية الإسرائيلية، منهم 101 من المدنيين، 33 طفلاً، و13 إمرأة؛
- جرح 1,399 فلسطينياً حسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية، معظمهم من المدنيين؛
- شن حوالى 1,500 غارة جوية إسرائيلية على غزة، وسبع عمليات بحرية، وإطلاق 360 صاروخاً على غزة، جميعها مسجل لدى الأمم المتحدة؛
- تدمير 450 منزلاً كلياً أو جزئياً، وتهجير معظم السكان، وإلحاق أضرار جسيمة بحوالى 8,000 منزل؛
- إصابة مستشفى بضربات مباشرة، ألحقت به أضرار جسيمة، وتضرر مستشفيين من جراء انفجارات قريبة، وكذلك 13 مركزاً للرعاية الصحية الأولية؛
- إصابة ثماني شبكات للمياه، ومنشأة لنقل المياه، وبئر وخزانين من الضربات الجوية؛
- تضرر ما لا يقل عن 66 مدرسة ومؤسسة تربوية من جراء انفجارات قريبة؛
- تضرر جسرين، وعدد من المساجد، ووسائل الإعلام، ومراكز البحوث، والمنشآت الرياضية، والمباني الحكومية.

المصادر: Human Rights Council, 2013، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2012 (أ).

وفي حزيران/يونيو 2014، أفادت التقارير بأن ثلاثة شبان إسرائيليين يعيشون في المستوطنات خُطفوا. وعقب هذا الحادث، شنت إسرائيل حملة عسكرية في الضفة الغربية، أسفرت عن مزيد من التوتر والاضطراب الأمني. وعقب أسابيع عدة من التصعيد، شنّت إسرائيل في تموز/يوليو 2014، هجوماً عسكرياً جوياً وبحرياً وبرياً على غزة، أدّى إلى دمار شامل وتهجير ونزوح (الإطار 2). وقد وقعت هذه التطوّرات خارج نطاق فترة التقرير، ولكنها أدرجت في التقرير لأهميتها ولحجم الدمار الذي خلفته.

وكان قرار الجمعية العامة 67/19 الذي تم اعتماده في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وحصلت بموجبه فلسطين على صفة الدولة المراقبة غير العضو، تطوّراً تاريخياً، وقد رفع هذا القرار مستوى التوقعات حيال الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. غير أن الجهاز المؤسسي في ظل استمرار الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية يطرح تحديات كبيرة، وقد تفاقمت بفعل تناقص الأموال الواردة من الجهات المانحة لدعم الميزانية، وعدم الإفراج عن الإيرادات الجمركية بالحجم المتوقع وهي تؤمن أكثر من ثلثي مجموع مداخيل

السلطة[2]. وتُعزى الصعوبات المالية إلى تأخر الحكومة الإسرائيلية في تحويل الإيرادات الجمركية لصالح السلطة. وأثناء فترة التقرير، كان لتجميد الإيرادات الجمركية أثر بالغ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، إذ حدّ من قدرة السلطة على دفع الأجور للعاملين في القطاع العام[3].

الإطار 2- الحرب على غزة تموز/يوليو-آب/أغسطس 2014

شنّت إسرائيل هجومها على غزة تحت مسمّى "الجرف الصامد"، في 8 تموز/يوليو 2014، بعد أسابيع من التصعيد. وأدى الصراع الذي امتدّ طوال 50 يوماً إلى دمار شامل لمنطقة كانت لا تزال ترزح تحت وطأة العمليات العسكرية المتتالية. ووفقاً لتقييم أولي صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 9 أيلول/سبتمبر 2014، أدّى هجوم الخمسين يوماً إلى:

- مقتل أكثر من 2,133 فلسطينياً، منهم 187 فتاة، و257 إمرأة، وسقوط العديد من الضحايا من أفراد الأسر، إذ خسرت حوالى 142 أسرة ثلاثة وأكثر من أفرادها دفعة واحدة؛
- إصابة أكثر من 11,000 شخص بجروح، حسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية، منهم 2,088 إمرأة و3,374 طفلاً؛
- نزوح قرابة 28 في المائة من السكان (أي أكثر من 500,000 شخص) مع اشتداد العمليات، فلجأوا إلى أماكن أخرى، كالمدارس التي تحوّلت إلى مراكز لجوء مؤقتة. وإذا كان النزوح صعباً على أيّ إنسان، فهو أصعب بكثير على المرأة والفتاة، ولا سيما في ظل ما يحمله الواقع من أدلة على تزايد العنف ضد المرأة في مراكز اللجوء، وفقدان الخصوصية، وامتهان الكرامة، وانعدام شروط النظافة الصحية؛
- تعرض 15 من أصل 32 مستشفى لأضرار، ما عرّض مرافق الرعاية الصحية لمزيد من الضغوط. واليوم، تحرم 40,000 إمرأة حامل من الحد الأدنى من خدمات الصحة الإنجابية. وتشير التقارير إلى أن معدّل وفيات الأمهات بعد الولادة قد تضاعف، إذ ارتفع من 7 في المائة إلى 14 في المائة في مستشفى الشفاء؛
- تدمير 26 مدرسة بالكامل وتضرر 122 مدرسة؛
- إصابة حوالى 13 في المائة من الوحدات السكنية المتوفرة (44,300 وحدة)؛
- كانت شبكات المياه والصرف الصحي بنسبة 20 إلى 30 في المائة مدمّرة حتى وقت كتابة هذا التقرير، معظمها ضمن المنطقة الإسرائيلية العازلة على عمق ثلاثة كيلومترات.

المصدر: بتصرف عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (ب).

وبقيت قدرة السلطة على تأمين الخدمات الأساسية محدودة في المنطقة جيم التي تضمّ 60 في المائة من الضفة الغربية، بفعل القيود السياسية (الإطار 3). وأشارت دراسة صدرت حديثاً عن البنك الدولي أن رفع القيود الإسرائيلية عن المنطقة جيم يؤدي إلى تحسّن كبير في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، إذ يخفض العجز بمقدار النصف ويحدّ من الحاجة إلى مساعدة المانحين لدعم الميزانية[4]. وإذا سُمح للشركات بالنمو،

2 World Bank, 2013a.

3 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013.

4 World Bank, 2013a.

سيكون لما تحققه من مكاسب تأثير إيجابي مباشر وغير مباشر قد تصل قيمة عوائده إلى 3.4 مليار دولار، أي ما نسبته 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011[5].

الإطار 3- المنطقة جيم- وقائع هامة

- تشكل المنطقة جيم أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة شبه الحصرية على إنفاذ القانون، والتخطيط، والبناء؛
- يعيش في المنطقة جيم وحولها زهاء 300,000 فلسطيني، في 530 مجمّعاً سكنياً تقريباً، تقع 241 منها كلياً في المنطقة جيم. ويعيش في المنطقة جيم أيضاً 341,000 مستوطن إسرائيلي في 135 مستوطنة، و100 بؤرة إستيطانية، وذلك في خرق للقانون الدولي؛
- تقع نسبة 70 في المائة من المنطقة جيم ضمن حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية (خلافاً للحدود البلدية)، ويحظر على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها؛
- تخضع مشاريع البناء الفلسطينية لقيود صارمة على 29 في المائة من أراضي المنطقة جيم، ولا تتاح منها إلا نسبة واحد في المائة للتخطيط الفلسطيني الإنمائي؛
- يسكن حوالى 6,200 فلسطيني في 38 تجمعاً سكنياً تقع أجزاء منها في المنطقة جيم، حُددت كمواقع لإطلاق النار لأغراض التدريب العسكري، ما يعرّض السكان لمزيد من المخاطر ولخطر التهجير.

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (ج).

وكانت الحياة اليومية التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة الغربية، خلال الفترة من تموز/يوليو 2012 إلى حزيران يونيو 2014، رهناً بقيود صارمة فرضتها السلطات الإسرائيلية على حركة الوصول والتنقل، ومنها الحواجز المادية، كنقاط التفتيش، والعوائق على الطرق، وجدار الفصل، وكذلك لنظام إداري معقد في منح التصريحات. ومعظم أجزاء الجدار، التي أنشئت والتي لا تزال قيد الإنشاء (على مساحة 445 كيلومتراً)، مكوّنة من الأسوار، والخنادق، والأسلاك الحادة، والممرات الرملية، ونظام الرصد الإلكتروني، وطرق الدوريات، والمنطقة العازلة[6]. وبعد مرور عشر سنوات على إصدار محكمة العدل الدولية فتوى[7] تؤكد فيها أن أجزاء الجدار المبنية ضمن أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، لا يزال الجدار يعوق حركة الفلسطينيين ويقضم حقوقهم. والوضع على حاله، إذ لم تتخذ حكومة إسرائيل أي تدابير امتثالاً لفتوى المحكمة.

وتخضع حرية الوصول والحركة لقيود شديدة في "مناطق التماس" (أي المناطق الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر حيث تتوقف إمكانية الوصول على نظام التصريحات والبوابات)، في التجمّعات المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية والواقعة في الجزء الخاضع لسيطرة إسرائيل من مدينة الخليل[8]. ويبقى

5 المرجع نفسه.

6 OCHA, 2014b.

7 International Court of Justice, 2004.

8 عملاً باتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1997، لا تزال إسرائيل تمارس السيطرة الكاملة على أكثر من 20 في المائة من مدينة الخليل، أي ما يعرف بمنطقة H2.

عشرات الآلاف من سكان القدس الشرقية شبه معزولين عن عمقهم الحضري، وهم مضطرون لتكبد مشقة المرور عبر نقاط التفتيش للوصول إلى ما هو حق لهم من خدمات الرعاية الصحية والتعليم، والخدمات الاجتماعية[9].

وقد تأثر الفلسطينيون، نساء ورجالاً وأطفالاً، بطرق مختلفة بالجدار الفاصل، إذ قسّم الأحياء، وعزل التجمّعات عن مراكز المدن، وأعاق إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل الرزق. وللجدار الفاصل وغيره من العوائق تداعيات خطيرة على المرأة. فالنساء والحوامل والتلميذات والعاملات يتعرّضن لمخاطر جسيمة تؤدي إلى حرمانهن من حقهن في الصحة والتعليم والعمل الكريم، وفي المستوى المعيشي اللائق[10]. وتوقع القيود التي تفرضها إسرائيل أبلغ الأثر بالمرأة في حياتها اليومية، إذ تحرمها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. وكثيراً ما تعوق نقاط التفتيش والحواجز المادية إمكانية الوصول إلى المدارس ومراكز العمل والأراضي الزراعية، كما تعوق التواصل بين أفراد الأسرة، والوصول إلى مراكز العبادة.

وليس حق المرأة الفلسطينية في تكوين أسرة في مأمن من نظام التصريحات المعقد. وإطار المعايير الضيقة في تحديد مفهوم وحدة الأسرة، يقيّد حق الفلسطينيين بالعيش معاً بوضع إقامتهم في غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية أو إسرائيل، أو بجنسية أخرى. فالفلسطينيون الذين يحملون أوراقاً ثبوتية من الضفة الغربية، مثلاً، لا يُسمح لهم بالعيش مع أسرهم في القدس الشرقية، والفلسطينيون المقيمون في غزة يُمنع عليهم الانتقال للعيش مع أزواجهم في الضفة الغربية.

وخلال فترة التقرير، استمرت سياسة توسيع الاستيطان وقضم الأراضي الفلسطينية، فأمعنت في تفتيت الضفة الغربية، وعزل القدس الشرقية وأسهمت في تقويض عملية السلام. ومع أن الاستمرار في الاستيطان مخالفة للقانون الدولي وانتهاك للقانون الإنساني الدولي، استُدرجت بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2013 عروض لبناء 3,472 وحدة جديدة في المستوطنات وأعلن عن خطط لبناء ما لا يقل عن 8,943 وحدة جديدة[11].

ولا يزال الحصار البري والجوي والبحري الذي ضربته إسرائيل على غزة بعد وصول حماس إلى السلطة في عام 2007 قائماً. ولا تزال حركة الفلسطينيين خروجاً من غزة محدودة، وكذلك إمكانية وصول المرأة إلى الخدمات الأساسية وخدمات الإيواء، وسبل الرزق. وأدت الضوابط الجديدة التي فرضتها مصر على معبر رفح في النصف الثاني من عام 2013 إلى إعاقة حركة الأفراد والسلع من غزة وإليها[12]. وأغلقت السلطات المصرية معظم أنفاق التهريب بين غزة ومصر، التي فُتحت لمواجهة الحظر الإسرائيلي على استيراد مواد البناء عبر المعابر الرسمية.

2- مفاعيل الانضمام إلى المعاهدات

من التطوّرات الهامة التي حصلت في فترة التقرير تقدّم فلسطين في عام 2014 بطلب للانضمام إلى 15 معاهدة دولية، منها معاهدات تعنى بالنهوض بحقوق المرأة والفتاة، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال

9 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (ج).

10 الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، 2014.

11 Israeli NGO Peace Now and Americans for Peace Now, 2013.

12 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (ج).

التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والجدير بالذكر أن الرئيس الفلسطيني أصدر في عام 2009، مرسوماً رئاسياً تحت رقم 19 بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والانضمام إلى المعاهدات الدولية هو خطوة هامة في اتجاه صون حقوق المرأة وحمايتها في فلسطين، إذ تفرض هذه المعاهدات على الدول الأطراف واجبات قانونية حيال الأفراد الذين يعيشون ضمن سلطة الدولة. وإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين ودولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مسؤولة عن تقديم تقارير عن وضع المرأة في فلسطين إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي لا تزال تتنكر لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

وانضمام فلسطين إلى هذه الاتفاقية هو خطوة إيجابية حيال حقوق المرأة والفتاة. فعلى فلسطين اليوم واجب يقضي بتعديل تشريعاتها وسياساتها المعنية بحقوق المرأة والفتاة وفقاً لما تمليه أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من المعاهدات السارية بهذا الشأن، وبتقديم التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان المعنية برصد تنفيذ هذه المعاهدات، ومنها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وحتى يكون لهذا الانضمام مفعول ملموس على حياة المرأة، من الضروري الإسراع في وضع السياسات وإجراء الإصلاحات القانونية، وتنفيذها، ورصدها، عملاً بالتزامات فلسطين بموجب أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومن الأهمية الإسراع في إصلاح التشريعات الوطنية المعنية بحقوق المرأة، بما فيها قانون الأحوال الشخصية وبعض عناصر القانون الجزائي، لدفع قضية المساواة بين الجنسين وصون حقوق المرأة، وكذلك سن قوانين جديدة تتماشى مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

3- تطورات على صعيد السياسة الوطنية

أثمرت محادثات المصالحة بين حماس وفتح اتفاقاً سياسياً في نيسان/أبريل 2014، وإعلان حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/يونيو 2014، وهذا تطوّر يبشر بإعادة إحياء المجلس التشريعي الفلسطيني المعطل منذ عام 2007، بسبب الانقسامات بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين. لكن دور المرأة في محادثات المصالحة بقي محدوداً[13].

وعلى صعيد السياسة العامة، أنجزت في الفترة 2014-2016، عقب مشاورات موسّعة، خطة التنمية الوطنية في فلسطين تحت عنوان "بناء الدولة نحو السيادة." وتتناول الخطة أربعة مواضيع رئيسية: التنمية الاقتصادية والتشغيل؛ والحكم السليم وبناء المؤسسات؛ والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية. وتعميم قضايا الجنسين هو أحد المبادئ الخمسة التي تبنى عليها الخطة التي وُضعت لثلاثة أعوام. ولضمان تعميم موضوع النوع الاجتماعي في عملية التخطيط، جرت مراجعة الاستراتيجيات على مستوى القطاعات من منظور النوع الاجتماعي، وأشرك العاملون في وحدة المساواة بين الجنسين[14] في عملية التخطيط ووضع الميزانية[15].

13 الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، 2014.

14 تضم كل وزارة وحدة مسؤولة عن النوع الاجتماعي تعنى بجعل حاجات المرأة وقضاياها في صلب السياسات القطاعية.

15 وزارة التخطيط في فلسطين، 2014.

وقدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني لفرق التخطيط ووضع الميزانية في جميع الوزارات المختصة، وذلك بهدف بناء القدرات في مجال مراعاة النوع الاجتماعي في وضع الميزانيات[16]. وتركز السلطة الفلسطينية على تعميم منظور النوع الاجتماعي، وفقاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء في عام 2009، بشأن مراعاة منظور النوع الاجتماعي في وضع الميزانية.

وقد وضعت وزارة شؤون المرأة في فلسطين استراتيجية النوع الاجتماعي القطاعية للفترة 2014-2016، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأقرّت هذه الاستراتيجية في نيسان/أبريل 2014. وتركز الاستراتيجية على الأهداف الخمسة الرئيسية التالية: زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ الحد من العنف ضد المرأة؛ تعزيز مشاركة المرأة في مواقع القرار؛ ضمان وصول المرأة إلى جميع الخدمات الأساسية من غير تمييز؛ تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في السياسات وفي عمليات وضع الميزانية[17].

باء- الحياة والأمن والنزوح

لا يزال الفلسطينيون يتعرضون لمخاطر تهدد أمنهم وحياتهم. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، استمرت العمليات العسكرية على قطاع غزة والضفة الغربية، واستمرت المواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوى المسلحة الإسرائيلية، وتكررت أعمال الترهيب والعنف على يد المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين. وهذا كله كان سبباً للكثير من الإصابات والضحايا في المنطقة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ألحقت العمليات العسكرية على قطاع غزة خسائر جسيمة في الأرواح وسبل الرزق، وقُتل حوالى 168 فلسطينياً منهم 101 من المدنيين و33 طفلاً، و13 إمرأة[18]. وحسب الاستقصاءات التي أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سقطت غالبية النساء الضحايا إما في المنازل، أو في جوار المنازل، التي استهدفتها الطائرات الإسرائيلية[19]. وأصيبت 92 إمرأة بجروح[20]، وعانت أعداد كبيرة من عواقب الإجلاء والتهجير، وشهدن على سقوط ضحايا أو إصابات من أفراد أسرهن، وعلى هدم المنازل وتدميرها.

ونتيجة لوقف إطلاق النار في غزة الذي أنجز بوساطة مصرية، بقي عدد ضحايا العمليات العسكرية في عام 2013 عند 38 شخصاً، أي أقل بكثير مما بلغه في عام 2012 إذ وصل إلى 272 ضحية[21]. أما في الضفة الغربية، فسبّب العنف الذي يولّده هذا الصراع ارتفاعاً في عدد المصابين بين هذين العامين من 3,029 إلى 3,735 مصاباً[22]. وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن عدد المصابين هو الأعلى منذ عام 2005، حين بدأ جمع البيانات، وقد أصيبوا من جراء الغاز المسيّل للدموع والرصاص المطاطي، ولا سيما في الاحتجاجات الأسبوعية التي ينظمها الفلسطينيون ضد المستوطنات والبؤر الاستيطانية

16 معلومات قدّمتها للإسكوا هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

17 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

18 Human Rights Council, 2013.

19 Palestinian Centre for Human Rights, 2013.

20 المرجع نفسه.

21 OCHA, 2014b.

22 المرجع نفسه.

في الضفة الغربية. وإضافة إلى ذلك، تصاعدت أعمال العنف والترهيب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ومنها الإيذاء الجسدي، والمضايقات، وإلحاق الضرر بالممتلكات الخاصة، وإعاقة الوصول إلى مورد المياه، والاعتداء على الأماكن المقدسة. وازداد مجموع الحالات في عام 2013 إلى 399 حالة، بعد أن كان 368 حالة في عام 2012[23].

وللعنف السياسي، بما فيه العنف الذي يمارسه المستوطنون، بعد خاص عندما يطال المرأة. فبينما يكون الرجال والشبان أكثر عرضة للمخاطر الجسدية، تتحمل النساء والفتيات تبعات فاجعة القتل، أو الإصابة، أو الاعتقال عندما يطال أفراد الأسرة، ويعشن حالة رعب إذ يتوجسن من خطر الغارات الذي يعكر الأمن الهش ليلاً، ومن اعتقال قد يقع في قبضته الأطفال، وعنف يمارسه المستوطنون[24]. وبيّنت إحدى بعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق أن المرأة في المنزل هي هدف سهل لعنف المستوطنين[25]. وفي دراسة صدرت في عام 2009 حول تداعيات العمليات العسكرية على غزة، أشير إلى أن النساء اللواتي فقدن أزواجهن خلال العمليات العسكرية يواجهن أشكالاً قاسية من التمييز في دورهن الجديد كمعيل للأسرة. وكثيراً ما تقع الأرملة ضحية للتهميش الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل قسوة العيش التي تواجهها المرأة في غزة، كثيراً ما تجبر الأرامل على العودة إلى منزل الأهل، أو الزواج من جديد[26]. وكثيراً ما يسفر هذا الوضع عن صراع ضمن المجتمع وتوتر ضمن الأسرة.

وما من مؤشر خلال المرحلة التي يغطيها هذا التقرير إلى تقدّم في جهود التحقيق في أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون ضد الفلسطينيين وتقديم المرتكبين إلى العدالة. وخلال الفترة من 2005 إلى 2013، أدّت نسبة 8.5 في المائة من التحقيقات في الاعتداءات المقترفة على يد مستوطنين إلى تقديم اتهام[27]. وأشارت الوثائق لدى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى أن المرأة لا تبلّغ عن الأحداث التي تتعرض لها لعدم ثقتها في النظام القضائي الإسرائيلي وخوفاً من ملاحقة المستوطنين[28].

وبقيت قضية الأسرى الفلسطينيين في طليعة الأولويات السياسية في الفترة 2012-2014. فحتى أيار/مايو 2014، كان عدد الأسرى في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية 5,271 أسيراً، منهم 17 إمرأة[29]. ومن دواعي القلق في هذه الفترة ممارسات الاعتقال الإداري الذي يسمح بالاعتقال لفترات غير محدودة المدة من غير تهمة أو محاكمة. وللاعتقال والأسر أثر بالغ مباشر على العلاقات ضمن الأسرة، إذ يزيد من الأعباء الاقتصادية على المرأة ومن مسؤوليتها في الأسرة. وتلقي حملات الاعتقال الواسعة ضد الرجال بأعباء على المرأة. فالمرأة تتوسط للمعتقلين، وتتحمل وحدها، في الكثير من الأحيان، مسؤولية الأسرة وإعالة الأطفال في غياب الرجال. وكثيراً ما تواجه النساء الصعوبات والمشقات، محرومة من أي مساعدة اجتماعية أو دعم من المنظمات، ورازحة تحت وطأة الضغوط الاجتماعية أيضاً[30].

---

23 المرجع نفسه.

24 OCHA, 2013a.

25 OCHA, 2014b.

26 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009.

27 منظمة ييش دين الإسرائيلية، 2013.

28 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2010.

29 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (الضمير)، 2014.

30 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, and Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2013.

وفي المنطقة جيم، حيث تتحكم إسرائيل بالسيطرة الكلية على شؤون الأمن والتخطيط وتحديد المناطق، يتعرض الفلسطينيون لصعوبات كبيرة في الحصول على رخص البناء من السلطات الإسرائيلية، كما يتعرضون لمخاطر التهجير، والنزوح القسري، ولتدمير المنازل وسبل الرزق والبنى التحتية. أما فلسطينيو القدس الشرقية، فيتعرضون لمخاطر مضاعفة بفعل عدم استقرار وضع الإقامة، وتهديد المستوطنين بأخذ مكان السكان الأصليين في المنازل ومصادرة الممتلكات. وأكثر من ثلث منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية مبنية من غير رخص بناء من إسرائيل، ما يضع أكثر من 90,000 من السكان تحت خطر التهجير[31]، وعرضة لأضرار اقتصادية ونفسية بالغة. وفي مدينة الخليل القديمة، هُجّر آلاف الفلسطينيين، تحت وطأة القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية (منها 120 حاجزاً)، والأوامر العسكرية بإقفال المشاريع الفلسطينية، والمضايقات المستمرة التي يمارسها المستوطنون والقوات الإسرائيلية[32]. ويتعرض حوالى 6,200 فلسطيني، معظمهم من البدو ومجتمعات الرعي، للتهديد بهدم منازلهم وإجبارهم على إخلائها، لأنهم مقيمون في أجزاء من المنطقة جيم، حُدّدت في نطاق المنطقة المقفلة للتدريبات الإسرائيلية، والمستخدمة كحقول رماية[33].

وفي عام 2013، هُدّمت 663 منشأة، معظمها في المنطقة جيم، في زيادة عن عام 2012 قاربت 10 في المائة، حيث بلغ مجموع المنشآت المهدمة حسب التقرير السنوي 604[34]. وبين عامي 2012 و2013، ارتفع عدد النازحين بنسبة 25 في المائة، فأصبح 1,103 بعد أن كان 886[35]. وأدى تدمير الممتلكات ومرافق الإنتاج إلى إفقار الأسر، وتقويض قدرة الرجال والنساء على كسب العيش، وزيادة اعتماد الأسر على المساعدة الاجتماعية. ويعطل النزوح إمكانات الوصول إلى الخدمات الأساسية، كالمياه والتعليم والرعاية الصحية.

وقد أدى هدم المنازل والتهجير القسري إلى أضرار جسيمة (الإطار 4). وتعيش المرأة الفلسطينية "مأساة مزدوجة". فهي تخسر منزلها، وتتعرض للعنف المنزلي نتيجة لهذه الخسارة. وعندما تحل المرأة ضيفة على الأقارب في منزل مكتظ بالسكان، تصبح إدارة المنزل خارج متناولها، ما يحدّ من دورها وموقعها. ويؤدي ذلك في الكثير من الحالات إلى توترات ضمن الأسرة، تتجلى في العنف المنزلي يأتي رداً على طلب المرأة (ولو غير المعلن) بالإقامة في بيت خاص بها وعدم قدرة الأسرة على تلبيته[36]. وفي هذه الظروف من الاكتظاظ والتبعية، يقحم شعور عدم اليقين حيال المستقبل بالمرأة في وضع من عدم الاستقرار. وعلى المرأة دائماً، باعتبارها المسؤولة الأولى عن تقديم الرعاية، السهر على رفاه الأطفال، ومعظمهم يعانون من صدمات نفسية نتيجة لما شهدوه من هدم لمنازلهم، وتقطّع أوصال حياتهم بسبب التهجير القسري.

وأشارت دراسة أنثروبولوجية أجرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة Bimkom غير الحكومية، نُشرت في عام 2013، إلى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يلحقها النزوح بالنساء البدو[37]. فالنزوح ينتزع منهن دورهن الاقتصادي، الذي كنّ يضطلعن به في السابق فيحدّد مسؤولياتهن في الأسرة والمجتمع، ويجرد خبرتهن في الرعي من القيمة العملية.

---

31 OCHA, 2014b.

32 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2013 (أ).

33 المرجع نفسه.

34 OCHA, 2014b.

35 المرجع نفسه.

36 Israeli Committee against House Demolitions, 2013.

37 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2013.

الإطار 4- آثار تدمير المنازل

أحلام أبو غاليا، إمرأة لها من العمر 30 سنة من القدس الشرقية، تصف كيف هدمت الجرافات الإسرائيلية منزلها بينما كانت تعدّ طعام الفطور لأطفالها.

تعيش أحلام مع زوجها وأطفالها في القدس الشرقية على أرض اشترتها الأسرة منذ عشرة أعوام. هي تقول "في أيار 2011، انتهينا من بناء منزلنا". حاولت مراراً تقديم طلب للحصول على رخصة بناء، ولكن الطلب رُفض، وتلقت الأسرة أمراً ينذر بهدم المنزل. وقبل أسبوع من التاريخ المحدد للهدم، تقول أحلام "اتصل المحامي بزوجي وأبلغه أن أمامنا مهلة أسبوع لنقل محتويات المنزل. وفي اليوم التالي، أي في 26 آذار/مارس، عند الساعة السادسة صباحاً، فوجئنا بالجرافات الإسرائيلية والجنود يطوّقون المنزل. وفي ذلك الوقت، كنتُ أعدّ طعام الفطور لأطفالي. سارعت إلى إقفال الأبواب، وكان زوجي قد غادر إلى عمله، وأنا في البيت وحدي برفقة الأطفال. ثم دخل حوالى 30 جندياً من الباب الخارجي، وأخذوا يصرخون في وجهي طالبين أن آخذ ما أملكه من حلي ومال وأغادر المنزل. تركنا المنزل ولم نتطلع إلى الوراء. لم أرد أن أرى منزلي يُهدم أمام ناظري. هو كل ما أملك. وبعد الهدم، أصبتُ بانهيار عصبي. ذهبت وأقمت في منزل أقربائي. رفضت أن أتناول الأدوية لأنني أردت أن أبقى يقظة، أشهد كل هذه اللحظات المؤلمة من حياتي. هذه المرة الثانية، في المرة الأولى هُدم منزلنا في عام 2007."

المصدر: www.wclac.org/english/etemplate.php?id=1298.

ثانياً- وقائع ديمغرافية واقتصادية واجتماعية

تشير إحصاءات السكان والظروف الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، إلى وجود فوارق بين الجنسين على الرغم من مجموعة التدابير التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية لصون حقوق المرأة. ففي ظل الاحتلال الإسرائيلي والتمييز المتجذر في المجتمع، تعيش المرأة والفتاة الفلسطينية حالة حرمان من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية ومن شروط رفاهها.

ألف- السكان

تبيّن المؤشرات والاتجاهات الديمغرافية وضع المرأة والفتاة في المجتمع الفلسطيني. ويمكن تقييم الفوارق بين الجنسين بمراجعة البيانات المتعلقة بالنمو السكاني، ومعدّلات الخصوبة، وسن الزواج.

1- حجم السكان، والتركيبة العمرية، ومعدّلات الخصوبة

ارتفع عدد سكان فلسطين من 4.29 مليون نسمة تقريباً في منتصف عام 2012 إلى 4.55 مليون نسمة في منتصف عام 2014. ويعيش حوالى 2.79 مليون نسمة منهم في الضفة الغربية، و1.76 مليون نسمة في قطاع غزة[38]. ويشكل الرجال 50.8 في المائة من مجموع السكان بينما تشكل النساء 49.2 في المائة، وتبلغ نسبة الذكور إلى الإناث 1:1.032[39]. ومن سكان فلسطين عدد كبير من اللاجئين، وخاصة في قطاع غزة. وتشير تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى كانون

38 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013 (أ).

39 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

الثاني/يناير 2014 إلى أن عدد اللاجئين المسجلين بلغ 754,411 لاجئاً في الضفة الغربية و1,240,082 لاجئاً في قطاع غزة[40].

وتسجل فلسطين نمواً سكانياً سريعاً سواء أكان بالمعايير الإقليمية أم الدولية. وفي ظل الانخفاض التدريجي في معدل الوفيات والارتفاع النسبي في معدّل الخصوبة، بلغ متوسط معدّل النمو السكاني 3 في المائة في منتصف عام 2012، مقابل معدّل عالمي متوسطه 1.2 في المائة[41]. وهذا يعني الحاجة إلى المزيد من خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما في غزة حيث معدّلات الخصوبة أعلى منها في الضفة الغربية (5.2 في المائة مقابل 4 في المائة في الفترة 2008-2009)[42].

الجدول- ملخص المؤشرات الديمغرافية

المؤشر	تقديرات	السنة
عدد سكان فلسطين	4.29 مليون	منتصف 2012
عدد سكان فلسطين	4.55 مليون	منتصف 2014
عدد سكان الضفة الغربية	2.79 مليون	منتصف 2014
عدد سكان قطاع غزة	1.76 مليون	منتصف 2014
نسبة الذكور من السكان	50.8 في المائة	منتصف 2014
نسبة الإناث من السكان	49.2 في المائة	منتصف 2014
عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية	754 411	حتى كانون الثاني/يناير 2014
عدد اللاجئين المسجلين في قطاع غزة	1 240 082	حتى كانون الثاني/يناير 2014
نسبة الأطفال (دون 18 سنة)	47.1 في المائة	2013
نسبة السكان المسنين (فوق 60 سنة)	4.4 في المائة	2013

المصادر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي. ففي عام 2013، كان مجموع الأطفال من الفئة العمرية دون 18 سنة يشكل 47.1 في المائة من مجموع السكان (45 في المائة في الضفة الغربية و50.6 في قطاع غزة)[43]، ونسبة المسنين من فئة 60 سنة وما فوق 4.4 في المائة من مجموع السكان، ونسبة النساء فيها أعلى من نسبة الرجال (81.4 رجلاً لكل 100 امرأة)[44]. ومعظم الرجال المسنين (91.6 في المائة منهم) متزوجون بينما نصف النساء تقريباً أرامل (44.4 في المائة)[45]. وتتعرض النساء المسنات، ولا سيما الأرامل اللواتي ليس لهن أولاد، لشتى أنواع المخاطر. فسوء ظروفهن الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم بفعل سوء ظروفهن الصحية، إذ تعاني النساء المسنات من أمراض مزمنة ويحتجن إلى علاج ورعاية دائمة[46]. غير أن الحجم المتوفر من المساعدة والحماية الاجتماعية للنساء المسنات من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني يبقى محدوداً.

40 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2014 (أ).

41 PCBS, 2013a.

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ز).

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (ب).

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ج).

45 المرجع نفسه.

46 Jones and Shaheen, 2012.

وترأس المرأة، في المتوسط، أسرة من أصل كل عشر أسر، حسب بيانات عام 2013[47]. والأسر التي ترأسها إمرأة هي أسر صغيرة، يبلغ متوسط عدد أفرادها 2.8 أفراد مقابل 5.7 في الأسر التي يرأسها رجل[48]. وعلاقة الأسر التي ترأسها إمرأة بالأمن الغذائي تختلف بين منطقة وأخرى في فلسطين. ففي غزة، حيث الاعتماد على المساعدة ومنها المساعدة الغذائية، تحظى الأسر التي ترأسها إمرأة بشيء من الأمن الغذائي، لأنها تتلقى مساعدات شهرية بقدر يفوق ما تتلقاه الأسر الأخرى. وانعدام الأمن الغذائي في حالة الأسر التي ترأسها إمرأة هو أقل بدرجتين مئويتين من سائر السكان. أما في الضفة الغربية، حيث المساعدة الغذائية أقل، فتبلغ مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأسر التي ترأسها إمرأة معدّلات تفوق بست نقاط مئوية مستوى الأمن الغذائي في سائر الأسر[49]. وإذا استثنيت المساعدة للأسر التي ترأسها إمرأة، تبقى معدّلات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة جداً، وتصل إلى 54 في المائة مقابل 37 في المائة لسائر الأسر[50]. ويتضح من معدّلات الفقر أثر المساعدة على جهود الحد من الفقر بين الأسر التي ترأسها إمرأة، مقارنة بالأسر التي يرأسها رجل. فقد انخفض معدّل الفقر بين الأسر التي ترأسها إمرأة من 40 في المائة إلى 25 في المائة بعد تلقي المساعدة، مقابل انخفاض من 30.9 إلى 25.9 في المائة بين الأسر التي يرأسها رجل[51].

2- سن الزواج

تتزوج الفتاة في فلسطين عادة في سن أصغر من الرجل. ففي عام 2013، كان متوسط سن زواج الفتاة 20.2 سنة مقابل 24.7 سنة للرجل[52]. وما من فرق يذكر بين قطاع غزة والضفة الغربية في متوسط سن الزواج. وتحدّد قوانين الأحوال الشخصية السارية في الضفة الغربية وفي غزة سن الزواج دون 18 سنة، في فارق واضح عن المعايير المحدّدة في المعاهدات الدولية. ويسمح قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لعام 1976 المطبق في الضفة الغربية بتزويج الفتاة في سن 14 سنة وستة أشهر. ويحدّد القانون المصري لعام 1954 الساري في قطاع غزة سن الزواج عند 17 سنة. غير أن توجيهاً صادراً عن أحد رؤساء المحاكم الشرعية في غزة في عام 1996 يسمح بزواج الفتاة عند بلوغها 14 سنة وسبعة أشهر، في حال الحصول على موافقة القاضي[53]. وقوانين الأحوال الشخصية هذه تتعارض مع التشريع الفلسطيني، ومنه القانون الخاص بالطفل رقم 7 الصادر في عام 2004، الذي يحدّد سن الزواج عند 18 سنة.

وتبقى ظاهرة تزويج الأطفال منتشرة على الرغم من تراجعها. ومن مجموع وقائع الزواج المسجلة في عام 2013، كانت نسبة 20.2 في المائة لفتيات دون 18 سنة مقابل نسبة 1.2 في المائة للذكور دون 18 سنة[54]. وتورد التقارير في إطار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف أن أفراد الأسرة الذكور ينكرون على الفتاة حقها في اختيار الزوج، "ويجبرونها على الزواج لصون كرامة الأسرة[55]." وفي غزة، حيث

47 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (ج).

48 المرجع نفسه.

49 OCHA, 2013a.

50 World Food Programme, 2012.

51 بيانات وردت إلى الإسكوا من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

52 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ب).

53 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

54 حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبعض البيانات متاحة على: www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2013-05e.htm.

55 وزارة شؤون المرأة في فلسطين، 2011.

معدّلات الفقر والبطالة المرتفعة، والصعوبات الاقتصادية، التي يسببها الحصار الإسرائيلي، تدفع الأسر إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة للتخفيف من الأعباء المالية عن كاهل أسرتها. ومن مبررات الزواج المبكر أيضاً الخوف من الوضع الأمني في فلسطين، ولا سيما في المناطق المعرضة لعنف المستوطنين، إذ يشعر الأهل أن الزواج المبكر يؤمن للفتاة حماية أفضل[56].

ومن الأضرار التي يُحتمل أن تصيب الفتيات من جراء الزواج المبكر ما يقع على التعليم، والوضع العاطفي، والصحي، وهذا ما وثقته الدراسات والتقارير. وقد عبرت النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات لأغراض إحدى الدراسات عن صعوبات واجهنها في الوفاء بالتزامات الأسرة والعمل نتيجة لعدم التمكن من استكمال التعليم، وخاصة التعليم العالي، ما أوقع بهن في دوامة النقص في التعليم وارتفاع الخصوبة، وتفاقم الفقر[57]. وتهدف سياسة وزارة التربية والتعليم من خلال تشجيع النساء المتزوجات على استكمال تعليمهن إلى عكس هذا الاتجاه وتمكين الفتيات من استكمال تعليمهن[58]. وترتفع أيضاً معدّلات الطلاق في حالات الزواج المبكر. فنسبة 9.5 في المائة من مجموع حالات الطلاق في عام 2013، كان فيها نساء دون 18 سنة[59]. وفي عام 2013، حصلت على الطلاق 13 إمرأة من عمر 14 سنة[60].

وفي الوقت نفسه، يزداد عدد النساء اللواتي يتأخرن في الزواج. فمن أصل كل عشر نساء، إمرأة يتراوح عمرها بين 35 و39 سنة لم تتزوج قط، مقابل 4.1 في المائة من الرجال في الفئة العمرية نفسها[61]. وفي مجتمع يعلي قيمة الأمومة والزواج، يحتمل وضع المرأة العزباء ودورها المزيد من البحث. وتتناول استراتيجية النوع الاجتماعي القطاعية التي وضعتها الحكومة للفترة 2014-2016، الصلة بين وضع المرأة العائلي وحصولها على الرعاية الصحية وتفيد "بأن المرأة غير المتزوجة لا تحظى بخدمات الرعاية الصحية، لأن هذه الخدمات تركز على رعاية الأم والطفل والرعاية ما قبل الولادة[62]." وتفيد إحدى الدراسات بأن مستوى تعليم المرأة يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً في وضعها الاجتماعي كإمرأة عزباء. "فدور المرأة العزباء المتعلمة يحظى بتقدير لا يلقاه عادة دور المرأة غير المتعلمة التي كثيراً ما يكون مصيرها العزلة ولا يكون في يدها خيار"[63].

باء- الفقر وانعدام الأمن الغذائي

أدّت حالة عدم اليقين السياسي في فلسطين إلى تدهور في النمو الاقتصادي. فقد انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي من 9 في المائة خلال الفترة 2008–2011 إلى 5.9 في عام 2012 إلى 1.9 في المائة في النصف الأول من عام 2013 (وأصبح سالباً عند 0.1- في المائة في الضفة الغربية)[64]. وتفيد تقارير البنك

56 Kvinna till Kvinna Foundation, 2012.

57 Jarallah, 2008.

58 Pettigrow, 2013.

59 حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبعض البيانات متاحة على: www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2013-05e.htm.

60 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (هـ).

61 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ط)

62 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

63 Jarallah, 2008, p. 4.

64 World Bank, 2013a.

الدولي بأن حالة عدم اليقين السياسي والقيود المفروضة على الحركة وإمكانات الوصول من أهم أسباب تعثر الاقتصاد الفلسطيني وعدم تمكنه من الانتعاش[65]. وقد أدى ضيق سبل الوصول إلى المنطقة جيم، والقيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية، والحصار المفروض على غزة إلى تدهور اقتصادي قوّض قدرة المرأة الفلسطينية على التمتع بحقوقها، ومنها الحق في العيش اللائق.

وحسب أطلس الفقر، الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2013، كان 37.6 في المائة من سكان غزة و21.3 في المائة من سكان الضفة الغربية يعيشون في حالة فقر. وفي محافظة خان يونس في غزة، بلغ معدّل الفقر 45.9 في المائة في عام 2013[66]. ويتضح من البيانات المفصلة حسب الجنس أن معدّل الفقر في صفوف النساء كان في عام 2011 أعلى بقليل منه في صفوف الرجال، إذ بلغ 26.2 في المائة و25.5 في المائة على الترتيب[67].

ويستمر الحصار البحري والجوي والبري في إعاقة النمو الاقتصادي وتقويض جهود الحد من الفقر في غزة. وعلى الرغم من تفاهم الهدنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الذي تضمّن تدابير لفتح المعابر الحدودية، لم تتخذ إسرائيل إجراءات تذكر للتخفيف من شدة الضوابط والقيود. كما أدى إقفال الأنفاق إلى مصر خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى تراجع حاد في حركة البناء ونقص في الوقود، فتفاقم الركود في الاقتصاد. وبعد توقف تهريب الوقود المدعوم من مصر عبر الأنفاق، تفاقمت مشكلة انقطاع الكهرباء، وتعذر تقديم الخدمات الأساسية. وأدت القيود المفروضة على الصادرات والواردات، في ظل نقص الوقود، وخنق القطاع الخاص، إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور في القطاع الخاص وارتفاع معدلات الفقر.

وبعد حساب توزيع المواد الغذائية من الأمم المتحدة، الذي يستفيد منه نحو 1.1 مليون شخص[68]، أحصيت 57 في المائة من الأسر في قطاع غزة (مقابل 19 في المائة في الضفة الغربية) في عداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في عام 2013[69]. وتتعرض النساء الحوامل والمرضعات في عداد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لخطر مضاعف، لتعذر الحصول على نظام غذائي صحي يؤمن لهن المغذيات المطلوبة[70]. ولانعدام الأمن الغذائي آثار على الأطفال أيضاً.

والفقر في قطاع غزة والضفة الغربية، هو الرافد لانعدام الأمن الغذائي. فحتى لو توفرت المواد الغذائية في السوق، لا تملك الأسر الفقيرة القدرة لشرائها. ولذلك من المرجح أن يدفع أي ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية بالمزيد من الأسر إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي. ومع أن معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية أقل مما هي عليه في غزة، تبقى عوامل خطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي داهمة، ولا سيما في المنطقة جيم، حيث القيود المشدّدة التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية. ومع تعذر الوصول إلى الأراضي وموارد المياه، وقعت الأسر التي تعتمد على الزراعة في قبضة

---

65 World Bank, 2014.

66 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ي).

67 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

68 OCHA, 2014c.

69 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة الأمم المتحدة، 2014.

70 OCHA, 2014b.

الفقر. وهذا ينطبق على وادي الأردن، المنطقة المعروفة بصحة مناخها وخصوبة تربتها للزراعة. ومعدل الفقر البالغ 31.3 في المائة في منطقة أريحا والأغوار، يقارب معدل الفقر في غزة[71].

تواجه المرأة الفلسطينية أيضاً قيوداً محددة لأنها إمرأة. ومن هذه القيود ما يطال حقها في الملكية والتصرف في الأصول، ويؤدي بها إلى مزيد من التهميش الاقتصادي. فالمرأة، مثلاً، تساهم بأعداد كبيرة في القطاع الزراعي لكن ملكية الأراضي الزراعية تكاد تقتصر على 5 في المائة من النساء. فالعمل الهام الذي تقوم به المرأة في القطاع الزراعي لا يُقدّر بالقيمة الفعلية، وفقا لاستراتيجية النوع الاجتماعي القطاعية للفترة 2014-2016[72].

وتواجه المرأة الفلسطينية في القدس الشرقية صعوبات تؤدي بها إلى دوامة من ارتفاع معدّلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. فالفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية، كمقيمين دائمين، يتوجب عليهم تسديد الضرائب الإسرائيلية ويستفيدون بحكم القانون بما لجميع الإسرائيليين من خدمات وحقوق، باستثناء حق التصويت في الانتخابات العامة. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن النساء في القدس الشرقية يعشن في حالة من الفقر وانعدام الأمن بسبب الحرمان المزمن من خدمات الصحة والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي والطرق[73]. وقد ساهمت سياسات التمييز التي تنفذها إسرائيل، ولا سيما سياسات تقديم الخدمات الأساسية، وتقسيم الأراضي، والتخطيط، في إفقار النساء الفلسطينيات (يُسمح للفلسطينيين بالبناء، مثلاً، على 13 في المائة فقط من أراضي القدس الشرقية)[74]. فوفقاً لأحد التقارير، يعيش 79 في المائة من الفلسطينيين في القدس الشرقية تحت خط الفقر[75].

جيم- التعليم

أصبح التعليم الأساسي شبه معمّم في فلسطين. ويلتحق الفتيان والفتيات بمعدّلات شبه متساوية في التعليم الأساسي، ويفوق معدل التحاق الفتيات معدل التحاق الفتيان في التعليم الثانوي. وتبلغ نسبة الفتيات 49.6 في المائة من مجموع الطلاب في التعليم الأساسي؛ و54.4 في المائة من مجموع الطلاب في التعليم الثانوي[76]. وتفوق معدّلات التسرب بين الفتيان معدّلات التسرب بين الفتيات في التعليم الأساسي[77]. ففي العام الدراسي 2011-2012، بلغ معدل التسرب بين الفتيان 0.9 في المائة، مقابل 0.5 في المائة بين الفتيات؛ وينعكس هذا الاتجاه في مرحلة التعليم الثانوي، حيث يرتفع معدّل التسرب بين الفتيات قليلاً (2.5 في المائة) مقابل 2.4 في المائة بين الفتيان[78].

71 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ي).

72 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

73 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2012.

74 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (د).

75 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2013 (أ).

76 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (و).

77 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2013.

78 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (ب).

وبينما تدلّ معدلات التحصيل العلمي إلى تقدم في تعليم الفتيات، لا تزال جودة التعليم تطرح مشكلة، وخاصة في مدارس اللاجئين في غزة. ومن أكبر التحديات التي يواجهها قطاع التعليم النقص في عدد المدارس، الذي يؤدي إلى حالة اكتظاظ في الصفوف الدراسية. ويضمّ الصف الواحد 38 تلميذاً في المتوسط، وتعمل نسبة 74 في المائة من مدارس الأونروا في غزة بنظام الدوامين، مما يحدّ من الوقت المتاح للتدريس ومن قدرة المعلمين على التركيز على الطلاب الضعيفي الأداء[79]. ويتأثر التعليم الأساسي بقلة تطوير البنية التحتية بسبب تدهور الوضع السياسي. وأسهم الحصار الطويل في تضييق إمكانات وصول مواد البناء، فأعاق عملية إعادة بناء المدارس. وآلت الأوضاع إلى مزيد من التفاقم جراء العمليات العسكرية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تضرر 285 من المباني المدرسية، بما في ذلك 62 مدرسة تابعة للأونروا، بفعل الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة[80]. كما إن الوصول إلى المدارس محفوف بالمخاطر على الفتيات اللواتي يعشن في مناطق يصعب الوصول إليها في غزة. وقد تعطلت مدارس عديدة أو تضررت خلال عمليات التوغل الإسرائيلي، وأفاد المعلمون بوجود حالات اضطرابات نفسية بين أطفال المدارس[81].

وفي المنطقة جيم من الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، تصطدم جهود بناء مدارس جديدة أو توسيع القائمة بعوائق كبيرة نتيجة لصعوبة الحصول على رخص لأعمال البناء الجديدة. ففي القدس الشرقية وحدها، أدى التمييز في سياسات التخطيط الإسرائيلية إلى نقص في أكثر من 2,000 صف للدراسة. وفي ذلك حرمان للفتيات والفتيان الفلسطينيين من الحق في الحصول على التعليم، وانتهاك صارخ لقانون التعليم الإلزامي المجاني[82]. وفي المنطقة جيم، بما في ذلك القدس الشرقية ومدينة الخليل القديمة، يعرّض وجود الجيش الإسرائيلي والمستوطنين أطفال المدارس للعنف، بينما تؤخر القيود المفروضة على الحركة الوصول إلى المدارس. وتشير التقارير إلى أن الخوف من عنف المستوطنين قد يؤدي بالأهل إلى منع الفتيات من الذهاب إلى المدارس في المنطقة جيم[83]، ما يحرمهن من الحصول على التعليم، كما إن الحصول على التعليم يزداد صعوبة، ولا سيما على الفتيات، بفعل جدار الفصل. وللوصول إلى المدارس من الجانب الفلسطيني من الجدار، يجب على الطلاب المرور يومياً عبر نقاط التفتيش والبوابات أو أنظمة أمنية أخرى[84]، مما يؤدي إلى إطالة فترات التأخير والانتظار. وفي بعض المجتمعات، أدّت عمليات التفتيش والمضايقات إلى زيادة منسوب التوتر وتخفيض مستوى الأداء.

وتحدد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في استراتيجية التعليم العالي للفترة 2014-2019 معايير الصحة المدرسية والنظافة الشخصية التي تؤثر أكثر ما تؤثر على الفتيات. فتوفّر المراحيض للإناث، مثلاً، هو دون المعايير الدولية بكثير. ففي غزة، يتوفر في المتوسط مرحاض واحد لكل 76.11 من الإناث ومرحاض واحد لكل 59.11 من الذكور. وتوصي المعايير الدولية بتوفر مرحاض واحد لكل 25 أو 30 من الإناث ومرحاض واحد إضافة إلى مبولة لكل 50 من الذكور[85].

79 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2014 (ب).

80 United Nations Fund for Children, 2013.

81 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ج).

82 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (و).

83 Kvinna till Kvinna Foundation, 2012.

84 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (هـ).

85 Palestinian Ministry of Education and Higher Education, 2014.

وتتسع الفجوة بين الجنسين لصالح الفتيات في التعليم العالي، ففي السنة الدراسية 2012-2013، كان 60 في المائة من طلاب هذه المرحلة من الإناث[86]. ومع ذلك تتأثر مجالات الدراسة بالأدوار المنوطة بالجنسين، حيث تتركز الطالبات في مجالات الفنون والعلوم الاجتماعية[87]. ولا تزال معدلات الإناث منخفضة نسبياً في المجالات والتخصصات العلمية المطلوبة في سوق العمل. ووفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي، لا يزال معدل التحاق المرأة في التعليم المهني منخفضاً أيضاً بسبب محدودية البرامج المناسبة وعوامل التأثير الاجتماعية والثقافية[88]. لذلك يعتبر تأمين التعليم المهني للفتيات في المجالات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل من الأولويات.

وانخفضت فجوة التعليم بين الجنسين في فئة كبار السن على مدى العقد الماضي، مع أنها لا تزال واضحة. ففي عام 2001، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور 95.3 في المائة، أي فاق بعشر نقاط مئوية معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث، البالغ 84.7 في المائة[89]. وفي عام 2013، تجاوز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور بأربع نقاط مئوية معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث، إذ بلغ 98.4 في المائة و94.1 في المائة على الترتيب[90]. وتبلغ معدلات الأمية أعلى مستويات بين النساء اللواتي لهن من العمر 65 سنة وأكثر، وخاصة النساء اللواتي يعشن في المجتمعات الريفية، وفي مخيمات اللاجئين[91]. ومع أن معدلات الالتحاق بالتعليم متساوية تقريباً بين الفتيات والفتيان، تبقى حظوظ المرأة في العثور على عمل بعد التخرج أقل من حظوظ الرجل.

دال- التشغيل

تدلّ اتجاهات التشغيل على فوارق عميقة الجذور بين الجنسين في سوق العمل. وتقر استراتيجية الحكومة للتشغيل للفترة 2014-2016 بأن الاستراتيجية القطاعية السابقة للفترة 2011-2013 أخفقت في تحقيق أهدافها في الحد من البطالة وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التحصيل العلمي، لا تزال المرأة الفلسطينية في موقع أقل بكثير من الرجل الذي يتمتع بالمستوى نفسه من المؤهلات في كل مؤشر من مؤشرات التشغيل تقريباً. ففي الربع الثاني من عام 2014، بلغ معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة قرابة 71.8 في المائة، مقابل 19.7 في المائة من النساء[92]. وهذا يعني أن غالبية النساء المؤهلات لدخول سوق العمل (أي حوالى 1.1 مليون) لا تزال خارج صفوف القوى العاملة. وأشارت مسوح القوى العاملة للفترة التي يغطيها التقرير إلى تحسّن في المشاركة الاقتصادية للمرأة، وإن كان من نقطة انطلاق منخفضة جداً. ففي الربع الأول من عام 2012، كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 17.3 في المائة[93]. ويبيّن الشكل ارتفاعاً في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة خلال الفترة 2001-2013.

---

86 OCHA, 2014b.

87 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2013a.

88 Palestinian Ministry of Education and Higher Education, 2014.

89 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

90 المرجع نفسه.

91 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ك).

92 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

93 المرجع نفسه.

الشكل- معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة (بالنسبة المئوية)، 2001–2013

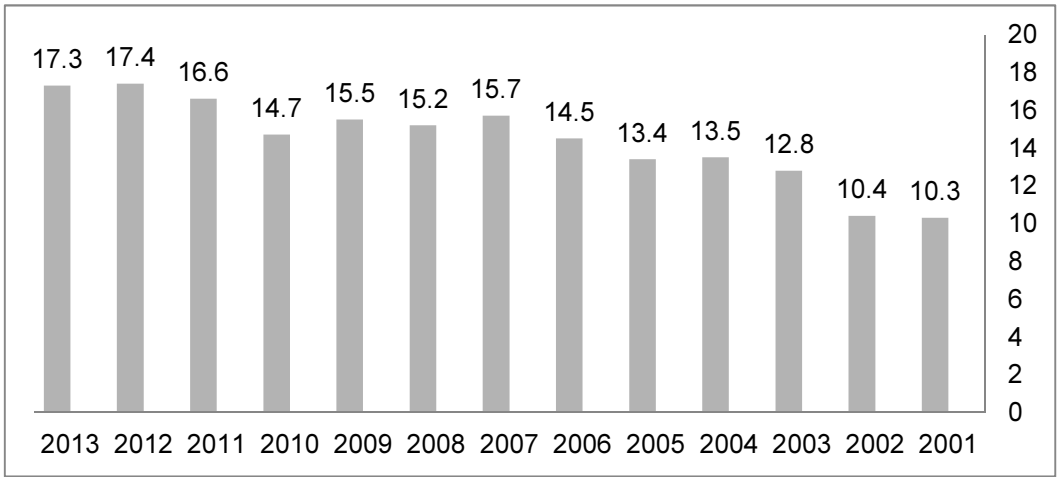

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات للسلسلة الزمنية، 2001-2012؛ وPCBS, 201f.

ولانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة تأثير كبير على تمكين المرأة وعلى الاقتصاد الوطني، لأنه يضر بوضع المرأة الاقتصادي ويحدّ من إمكانات تقدّمها. وهكذا يكون انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة قضية سياسية حاسمة، لأنه يحول بالاقتصاد الفلسطيني دون المخزون الكامن في رأس المال البشري الذي يكوّنه ذوو التحصيل العلمي.

وأظهر مسح القوى العاملة لعام 2014 أن الاهتمام بالمنزل (67.6 في المائة)، ثم الدراسة أو التدريب (27.0 في المائة) هما من أكثر الأسباب التي توردها النساء تعليلاً لوجودهن خارج القوى العاملة[94]. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، تأتي الأعراف الاجتماعية والتقاليد الثقافية، وضعف الطلب على القوى العاملة في الاقتصاد النظامي، والحواجز المؤسسية، والقيود التي تفرضها إسرائيل في طليعة الأسباب التي تؤدي معاً إلى إقصاء أعداد كبيرة من النساء من سوق العمل[95]. وعلى نطاق أوسع، تصطدم مشاركة المرأة في القوى العاملة بعوائق مستحكمة بتركيبة الاقتصاد. وتؤثر مجموعة القيود التي تفرضها إسرائيل، ولا سيما على سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية وعلى حركة السلع والأشخاص، سلباً على أداء القطاع الخاص في فلسطين. وفي المقابل، يحد عدم القدرة على توليد فرص العمل من قدرة المرأة على دخول سوق العمل[96].

ويتجه معدّل النشاط الاقتصادي للمرأة إلى الارتفاع مع ارتفاع مستويات التعليم، أي يبلغ معدّل مشاركة النساء اللواتي حصّلن تعليماً على مدى أكثر من 13 سنة دراسية 47.6 في المائة[97]. غير أن تحديات عديدة تواجه المرأة في صفوف القوى العاملة، ولا سيما في الحصول على عمل مستقر ولائق. وفي الربع الثاني من عام 2014، بلغ معدل بطالة الإناث في فلسطين 39.4 في المائة، بينما بلغ معدل بطالة الذكور 22.6 في

94 المرجع نفسه.

95 International Labour Organisation (ILO), 2014a.

96 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, and Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2013.

97 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (هـ).

المائة[98]. ويبلغ معدل بطالة الإناث أعلى مستوى له بين النساء اللواتي أتممن أكثر من 13 سنة دراسية، حيث يصل إلى 52.4 في المائة[99]. وفي ذلك ما يوضح حجم الصعوبات التي تواجهها المرأة الشابة في الانتقال من التعليم إلى العمل.

ويتجاوز معدل البطالة في غزة بكثير معدّل البطالة في الضفة الغربية على مختلف مستويات المشاركة في القوى العاملة (44.5 في المائة في قطاع غزة مقابل 16 في المائة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من عام 2014). وفي ذلك دليل على الوضع الاقتصادي المتردي في غزة[100]. وتواجه النساء كما الرجال في غزة صعوبات كبيرة في العثور على عمل بسبب تداعيات الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الاقتصاد. لكنّ معدل بطالة النساء أعلى منه بين الرجال (59.3 في المائة مقابل 40.1 في المائة)[101]. والمذهل أن 83.3 في المائة من النساء من الفئة العمرية 15-29 في غزة هن من غير عمل، مقابل 56.5 في المائة في صفوف الرجال من الفئة العمرية نفسها. وفي ذلك دليل على ضيق الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب عموماً والشابات خصوصاً[102]. وتمكث المرأة، في المتوسط، في حالة البطالة لوقت أطول من الرجل (16.4 شهراً مقابل 11.8 شهراً)[103]. وحسب منظمة العمل الدولية، كلما طالت مدة البطالة، يترسخ لدى أصحاب العمل تصوّر سلبي تجاه الباحثين عن عمل من الشباب، إذ لا يرون فيهم الأهلية المطلوبة[104].

وهكذا تكون نسبة مرتفعة من النساء الفلسطينيات إما في عداد العاطلين عن العمل أو خارج صفوف القوى العاملة. وعندما تعثر المرأة على فرصة عمل، تصطدم بتحديات الفصل بين الجنسين. ويلاحظ اتجاه في تشغيل المرأة في وظائف مختلفة عن الرجال في شتى مجالات العمل، أو تشغيلها بأجر أقل من أجر الرجل. وتتركز المشاركة الاقتصادية للمرأة في عدد قليل من المهن، ولا سيما في قطاعات التعليم والصحة العامة، والزراعة. وفي الربع الثاني من عام 2014، كان 66 في المائة من النساء يعملن في قطاع الخدمات و26.7 في المائة (مقابل 6.7 في المائة من الرجال) يزاولن أعمالاً بأجر منخفض أو من غير أجر في القطاع الزراعي[105]. وفي غزة، تعمل النساء عادة خارج القطاع النظامي في التنظيف، ورعاية الأطفال، أو لحساب الأسرة بدون أجر، أو في الزراعة[106]. وتؤكد استراتيجية النوع الاجتماعي القطاعية أن غياب الحماية في قانون العمل في القطاع غير النظامي يعرّض النساء لمخاطر جمة، من جراء عدم الالتزام بالحقوق الأساسية كالتأمين الصحي والإجازات المرضية المدفوعة[107]. وتبدو الفوارق بين الجنسين واضحة أيضاً في الأجور اليومية. ففي عام 2013، كان متوسط الأجر اليومي للمرأة 81 في المائة من متوسط أجر الرجل[108]. وتُستبعد النساء أيضاً من قطاع البناء، وهو القطاع الاقتصادي الأعلى أجراً.

98 المرجع نفسه.

99 المرجع نفسه.

100 المرجع نفسه.

101 المرجع نفسه.

102 المرجع نفسه.

103 المرجع نفسه.

104 ILO, 2014b.

105 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (هـ).

106 ILO, 2014a.

107 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

108 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (و).

وإذا أرادت المرأة من ذوي الإعاقة الحصول على عمل، تصطدم بتحديات كبيرة، فهي أقل حظاً من الرجل المعوق في دخول سوق العمل وأكثر عرضة منه للبطالة. وأظهر مسح أجري في عام 2013 أن معدل بطالة النساء من ذوي الإعاقة بلغ 73 في المائة من مجموع المجيبين[109].

هاء- الصحة

1- الحصول على رعاية صحية عالية الجودة

يتوقف حق المرأة في الصحة الجيدة، المنصوص عليه في المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية سيداو، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على إطار من الترابط بين عوامل صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية. فاستمرار الأزمة السياسية، والقيود على حركة الأشخاص والسلع، بما فيها على العاملين في الرعاية الصحية والإمدادات الطبية، وتدهور الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، كلها عوامل تضيّق سبل وصول المرأة إلى الخدمات الصحية الجيدة.

ويرزح القطاع الصحي في غزة تحت ثقل سنوات من الحصار وعمليات عسكرية إسرائيلية متكررة أوقعت أضراراً جسيمة ببنيته التحتية. وباتت المرافق الصحية الفلسطينية مجهدة تتحمل ما يفوق طاقتها، ونقص الأدوية الأساسية مشكلة مزمنة، وانقطاع التيار الكهربائي واقعاً متكرراً يؤدي إلى تعطيل تأمين الخدمات الصحية. فمخزونات الأدوية الأساسية، مثلاً، والسوائل الوريدية، والخيوط الجراحية، والمستهلكات، وقطع الغيار، والأدوات المخبرية لم تعد متوفرة بكميات كافية لتلبية الاحتياجات الطبية في مستشفى الشفاء. وفي ظل هذا الوضع، يتعذر تقديم العلاج الكافي للمرضى[110]. وتعمل النساء في القطاع الطبي في بيئة عمل غير صحية. ففي مستشفى الشفاء، مثلاً، حيث تحصل 25-45 حالة ولادة كل 24 ساعة، منها 5-10 حالات عمليات قيصريّة طارئة، لا يوجد مكان مناسب للملابس للإناث، ولا مراحيض ولا حمامات نظيفة للحفاظ على نظافتهن الشخصية، وتغيير ملابسهن عند الاقتضاء[111].

وأضعفت الأزمة المالية الحادة التي تمر بها السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة من قدرة مقدمي الخدمات الصحية العامة على شراء الإمدادات الطبية. وبينما يتزايد الضغط على نظام الصحة العامة، يؤدي تزايد الحاجة إلى الإحالات الطبية، واستمرار القيود على حركة الأشخاص إلى إعاقة تحويل المرضى لتلقي العلاج خارج منطقتهم عن طريق وزارة الصحة.

ذكرت منظمة الصحة العالمية في أحد تقاريرها أنه في عام 2013، حُرم 40 مريضاً من الحصول على تصاريح، وتأخر 1,616 آخرين على معبر إيريز في الوصول إلى المستشفيات في القدس الشرقية وإسرائيل والضفة الغربية والأردن، ففوّتوا المواعيد المقررة لهم[112]. وازداد حصول سكان غزة على الرعاية الطبية وإحالة المرضى صعوبة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لأن السلطات المصرية أغلقت معبر رفح الحدودي في تموز/يوليو 2013. وفي مطلع عام 2014، انخفض عدد المرضى الذين يجتازون معبر رفح لتلقي العلاج في الخارج من 4,125 مريضاً إلى أقل من 50 مريضاً في الشهر[113]. وفي آذار/مارس 2014،

109 Independent Commission for Human Rights, 2013a.

110 Gilbert, 2014.

111 المرجع نفسه.

112 WHO, 2014a.

113 المرجع نفسه.

توفيت امرأتان (الأولى مصابة بمرض القلب عن عمر 28 سنة والثانية مصابة بسرطان الثدي عن عمر 64 سنة) ورضيع لا يتجاوز عمره ثلاثة أشهر في انتظار اجتياز معبر إيريز ومعبر رفح وصولاً إلى مراكز الرعاية الصحية[114]. ويُلاحظ وجود فجوة بين الجنسين في الإحالات الطبية من قطاع غزة. ففي عام 2013، كانت نسبة 56.6 في المائة من مجموع المرضى المحالين من الذكور و43.4 في المائة من الإناث[115].

ويواجه النساء والرجال والأطفال في الضفة الغربية، الذين يحالون للحصول على الرعاية الطبية في القدس الشرقية أو في الخارج القيود الشديدة المفروضة على الحركة. وقدّم حوالى 10 في المائة من سكان الضفة الغربية طلباً للحصول على تصاريح لدوافع طبية في عام 2013، ولكن مريضاً من أصل كل خمسة مرضى أو مرافقيهم، لم يحصلوا على تصاريح للسفر إلى القدس الشرقية طلباً للرعاية الطبية[116]. وتشمل القيود المشددة على الحركة سيارات الإسعاف العابرة إلى القدس الشرقية. وتخضع في المتوسط 90 في المائة من سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني التي تنقل المرضى إلى مستشفيات القدس الشرقية لعمليات تفتيش طويلة، تستدعي نقل العديد من المرضى إلى سيارات إسعاف مسجلة لدى إسرائيل عند نقاط التفتيش[117].

وفي الضفة الغربية، ولا سيما في المجتمعات التي لا تزال خارجة عن نطاق السيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية، وذلك بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل، تتعرض النساء لمخاطر النقص في الرعاية الصحية الجيدة. وتطال مخاطر النقص في خدمات الرعاية الصحية الأولية جراء عقبات شتى ما لا يقل عن 160 تجمّعاً سكانياً (في المنطقة جيم، والمناطق المحاذية للجدار، وفي منطقة التماس، وفي أطراف القدس الشرقية)[118]. ومن هذه العقبات القيود المادية والإدارية التي تعوق حركة المرضى ومقدمي الخدمات الطبية، والقيود على الإعمار والتخطيط التي تعوق بناء العيادات الطبية أو إعادة تأهيلها، لا سيما في المناطق المصنفة مناطق عسكرية مغلقة. ولا تقتصر معاناة المرأة على النقص في تلبية احتياجاتها الصحية الخاصة، بل هي تتكبد عناء السفر والتنقل للحصول على الرعاية للأطفال وكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة[119].

2- وضع المرأة الصحي

تشهد فلسطين تحسّناً في وضع الصحة العامة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 74.4 سنة للنساء و71.5 سنة للرجال[120]. وكما هي الحال في العديد من البلدان العربية الأخرى، أصبحت الأمراض المزمنة من أهم شواغل الصحة العامة للنساء، مع تزايد حالات الإصابة بأمراض مثل أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسرطان، وارتفاع ضغط الدم، والسكري.

وتتزايد نسبة تلبية احتياجات الصحة الإنجابية، على الرغم من النقص في وسائل تنظيم الأسرة، وخاصة في قطاع غزة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة ولم تشملهن تلبية احتياجات تنظيم الأسرة بلغت 14.9 في المائة في الضفة الغربية و17 في المائة

114 المرجع نفسه.

115 WHO, 2014b.

116 WHO, 2014c.

117 المرجع نفسه.

118 OCHA, 2013a.

119 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2014 (ب).

120 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (ج).

في قطاع غزة[121]. وقد انخفض معدل وفيات الأمهات باطّراد من 38 حالة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2009 إلى 24.1 حالة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2013[122]. غير أن العديد من النساء في سن الإنجاب لا يزلن يعانين من سوء التغذية وفقر الدم، غالباً من جراء الزواج المبكر وتعاقب الحمل. ففي عام 2013، أفيد بأن 27.2 في المائة من النساء الحوامل يعانين من فقر الدم[123]. وفي التجمّعات السكانية في المنطقة جيم التي يصعب على القطاع الصحي العام الوصول إليها بسبب القيود الإسرائيلية، لا يزال تعثر تأمين الخدمات الصحية، بما في ذلك الكشف المبكر عن سرطان الثدي والرعاية قبل الولادة، من أهم الشواغل ودواعي القلق.

وللأوضاع السياسية تأثير مباشر بالغ على الصحة النفسية للمرأة. فالتعرض المتكرر لحوادث خطيرة ولشتى ضروب العنف يؤدي إلى حالات من الاضطراب والتوتر النفسي والاجتماعي، فتتزايد بين النساء أعراض الاكتئاب المزمن، وأعراض الانفصام، والصدمة، والانطواء، وغيرها من الاضطرابات النفسية التي تؤثر على الإدراك، والتوازن العاطفي، وشعور الحميمية، والعلاقة مع الآخرين[124]. ففي مسح أجري في غزة في عام 2013، ذكر حوالى 90 في المائة من النساء اللواتي طُرحت عليهن أسئلة أن الحصار والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة أحدثت آثاراً مباشرة أدّت إلى المزيد من الاضطرابات العصبية، والتوتر النفسي، والقلق الشديد[125]. ووفقاً لبحث تجريه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتعرض المرأة في المناطق التي يصعب الوصول إليها لانعدام الأمن، وتحتاج إلى المزيد من الرعاية النفسية والاجتماعية الخاصة (الإطار 5).

الإطار 5- الاحتياجات النفسية الاجتماعية للنساء والفتيات في المناطق المقيد الدخول إليها

تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحوثاً حول حالة المرأة والفتاة في المناطق المقيد الدخول إليها، وتقوم بتحليل أثر النزاع عند الحدود على حقوقهنّ.

العيش في حالة طوارئ مستمرة وفي ظلّ انعدام الأمن

يسيطر على النساء شعور دائم بانعدام الأمن، وبالمسؤولية عن حماية الأسرة. فالمنازل في أنحاء كثيرة من المناطق التي يخضع دخولها لقيود بعيدة عن بعضها البعض، ومعرّضة للخطر، ومعزولة بسبب عدم توفر وسائل النقل. وقالت النساء والفتيات إنهن يعشن الخوف الدائم، في حالة طوارئ مستمرة، وهن غير مهيّآت لمواجهة الأوضاع التي تكون فيها حياتهنّ معرّضة للخطر.

الدعم النفسي والاجتماعي المطلوب

من المواضيع التي أثارتها النساء في المجتمعات المحلية ضمن المناطق التي يخضع دخولها لقيود في قطاع غزة الحاجة الماسة إلى دعم نفسي واجتماعي خاص للنساء والفتيات. وتشعر معظم النساء بضغوط نفسية شديدة، بسبب الاضطرار للتحمّل والتصرف على نحو طبيعي من أجل الأسرة، في ظروف تفتقر إلى الاستقرار. وهذا الضغط، الذي يزيد من وطأته انعدام الأمن، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الحصر النفسي لدى النساء في المناطق التي يُقيّد الدخول إليها. ومن المؤسف أن انعدام الأمن والخوف من مغادرة المنزل، يولّدان مشاكل نفسية واجتماعية لدى النساء، ويعتبران أيضاً من الأسباب التي تمنع المرأة من طلب مساعدة مقدّمي الخدمات النفسية الاجتماعية.

المصدر: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014a .

121 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. (جُمعت البيانات في عام 2010).

122 وزارة الصحة في فلسطين، 2014.

123 المرجع نفسه.

124 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2012.

125 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2013.

واو- العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة في فلسطين هو عقبة كبيرة أمام حصولها على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية. والنساء والفتيات الفلسطينيات ضحايا عنف مزدوج، عنف يمارسه الاحتلال الإسرائيلي وعنف يمارسه المجتمع. فبعد عقود من الصراعات السياسية في فلسطين، وهيمنة نظام أبوي على المجتمع الفلسطيني، تتعرض المرأة لمختلف أشكال العنف في الحياة العامة والخاصة، تهدّد سلامتها الجسدية وحقها في الحياة.

وتبقى النساء والفتيات ضمن مجتمعاتهن عرضة لجميع أشكال العنف، لا سيما العنف المنزلي، والتحرش الجنسي، وما يسمى بجرائم الشرف، والأذى البدني والنفسي واللفظي. وأشارت دراسة استقصائية عن العنف المنزلي أُعدّت في عام 2011 إلى أن 37 في المائة من الفلسطينيات المتزوجات يتعرّضن لشكل أو لآخر من أشكال العنف على يد الزوج، وذلك بنسبة 29.9 في المائة في الضفة الغربية و51.1 في المائة في قطاع غزة[126]. وأصبح العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل أكثر انتشاراً ووضوحاً. فقد خلص استقصاء أجرته منظمة العمل الدولية في عام 2011 إلى أن 22.8 في المائة من النساء والشابات الفلسطينيات لا سيما اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و29 سنة، تعرضن لشكل أو لآخر من أشكال العنف في مكان العمل[127].

وأشارت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى الازدياد الواضح في أعداد النساء اللواتي يقضين قتلاً في فلسطين. ففي عام 2012، أبلغ عن 24 حالة وفاة، قُدمت تفسيرات ومبررات مختلفة لها، منها الظروف الغامضة، والجرائم المعروفة بجرائم الشرف، والنزاعات العائلية[128]. وفي عام 2013، قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بتوثيق 27 حالة قتل استهدفت النساء[129]، مقابل 17 حالة في النصف الأول من عام 2014[130].

ويُعزى الارتفاع في عدد حوادث العنف المنزلي المبلّغ عنها إلى إقدام الأشخاص على الإبلاغ عنها، وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الوعي في المجتمع، والاكتشاف المتزايد لتلك الحالات، وحصول ضحاياها على خدمات الدعم[131]. وأصبح الرأي العام يواجه ظاهرة العنف ضد المرأة بمزيد من المعارضة. فقد كشف اقتراع أجري في آذار/مارس 2012 أن الأغلبية الساحقة من السكان (78 في المائة) يؤيدون التشدّد في تطبيق أحكام قانونية قاسية على مرتكبي ما يسمى بجرائم الشرف[132]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، عُقد المؤتمر الوطني الأول بشأن العنف القائم على نوع الجنس في غزة تحت عنوان "نحو استجابة منسقة للعنف ضد المرأة في فلسطين". وقد تولت تنظيم هذا المؤتمر جهات وطنية متحالفة لمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأونروا، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان[133]. وبالرغم من ذلك، لم تتطور الإصلاحات التشريعية بقدر ما تطوّر الرأي العام. فقد لفتت دراسة

126 PCBS, 2011.

127 منظمة العمل الدولية، 2011.

128 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2012.

129 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2014a.

130 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2014b.

131 World Health Organization, 2014d.

132 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2014.

133 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2014 (ج).

استقصائية صدرت في عام 2012 إلى أن النساء يعتبرن أن القوانين تنطوي على تمييز ضدهن، ونسبة 71.4 في المائة منهنّ لا يوافقن على مقولة أن القوانين واضحة، أو أنها تحمي جميع أفراد المجتمع[134].

وبالإضافة إلى القوانين التي تميّز ضد المرأة ولا تضمن الحماية لها من العنف، تواجه المرأة في فلسطين مجموعة من العقبات التي تحول بها دون اللجوء إلى القضاء، ومنها عدم مراعاة النظام القضائي لاعتبارات المساواة بين الجنسين. فالنساء يشغلن نسبة 3.3 في المائة فقط من جهاز الشرطة في الضفة الغربية، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط عالمي قدره 9 في المائة[135]، وذلك بالرغم من التدابير التي يتخذها جهاز الشرطة الفلسطيني لزيادة عدد النساء بين أفراده[136]، والتي من شأنها أن تساعد في قيام نظام عدالة أكثر مراعاة لمنظور التوازن بين الجنسين. ومن العوائق أمام وصول المرأة إلى القضاء أيضاً صعوبة وصول الشرطة الفلسطينية إلى المنطقة جيم في القدس الشرقية والمنطقة H1 في الخليل، اللتين تسيطر عليهما إسرائيل سيطرة كاملة. وتواجه النيابة العامة في المنطقة جيم العديد من العقبات في أداء عملها، في التحقيق في الجرائم، والوصول إلى مسرح الجريمة، وإلقاء القبض على المجرمين[137]. ومن العوائق التي تحول بالمرأة دون اللجوء إلى القضاء، كذلك، انعدام الثقافة القانونية، لا سيما لدى الشابات والنساء من ذوي الدخل المنخفض والنساء في المجتمعات الريفية.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة الفلسطينية أنه بالرغم من اتخاذ سلسلة من التدابير لمكافحة العنف ضد المرأة في الفترة من 2011 إلى 2013، لا تزال هذه القضية تستدعي مزيداً من الجهود وتتصدر أولويات العمل لتمكين المرأة. ومن هذه الأولويات كفالة وصول المرأة إلى القضاء، وتقديم خدمات اجتماعية للنساء ضحايا العنف أو المعرضات له، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تقع ضحيتها نساء (مع التركيز على المنطقة جيم في القدس الشرقية، بالإضافة إلى السجينات وقريباتهنّ)، وبناء ثقافة المجتمع المقاوم للعنف[138]. وتبيّن الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي (2014-2016) أن نسبة النساء ضحايا العنف اللواتي يطلبن المساعدة والمشورة من المؤسسات المختصة منخفضة جداً، لا تتجاوز 0.7 في المائة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع النسبة إلى 3 في المائة على الأقل بحلول عام 2016[139].

زاي- وسائل الإعلام

وخلص تقييم لحضور المرأة في وسائل الإعلام في فلسطين إلى أن نواقص كثيرة لا تزال تشوب تغطية قضايا حقوق المرأة بالرغم من التقدّم المحرز على هذا الصعيد[140]. وهذه هي الحال في قطاع غزة خصوصاً، حيث يحرص الصحفيون على تجنب التطرق إلى مواضيع مثل حجاب المرأة أو حقوقها الجنسية[141]. وتؤكد وسائل إعلام ومنظمات نسائية فاعلة في الضفة الغربية أن الصورة التي تُعطى عن المرأة

134 United Nations Development Programme (UNDP), 2012.

135 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2013b.

136 United Nations Development Programme (UNDP), 2013.

137 Palestinian Public Prosecution Services, 2014.

138 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

139 المرجع نفسه.

140 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2014.

141 Azzouni, 2010.

هي في الغالب صورة نمطية تظهرها كضحية، وكأداة إعلانية يُقصد بها الترويج لسلع وأغراض معيّنة[142]. وتشدد الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي (2014-2016) على ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام لمعالجة التمييز بين الجنسين. كما توصي بتفعيل وسائل الإعلام التثقيفية والمراعية لاعتبارات الجنسين من أجل مواجهة التقاليد الثقافية والاجتماعية المجحفة بحق المرأة وقضيتها ودورها في المجتمع الفلسطيني[143]. وتتطرق الاستراتيجية إلى مجموعة واسعة من العوائق التي تحول دون رفع مستويات تمثيل المرأة، منها عدم اعتماد سياسات مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين في المؤسسات الإعلامية؛ وضعف قدرات العاملين في هذه المؤسسات؛ وغياب البرامج التدريبية لتحسين قدرة المرأة على استخدام الإعلام لطرح قضايا المساواة والإنصاف بين الجنسين؛ وضعف دور المعنيين بوضع السياسات والبرامج والخطط لوسائل الإعلام[144].

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسليط الضوء على ضعف مشاركة المرأة في وسائل الإعلام. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2012، تبلغ نسبة النساء 26.2 في المائة من الصحفيين الفلسطينيين[145]، وهي نسبة أعلى من المعدل العام لمشاركة المرأة في القوى العاملة. إلا أنّ الرجال لا يزالون يهيمنون على معظم وظائف رؤساء ومدراء التحرير في الصحف الفلسطينية، وعلى مناصب صنع القرار في محطات الإذاعة والتلفزيون.

ويزداد استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية في فلسطين انتشاراً، لا سيما لدى الشباب. ومع أنّ معظم الشابات يستخدمن مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض الاتصال والترفيه، فهناك اعتقاد متزايد بأنّ هذه المواقع قادرة على أن تكون أداةً لممارسة الضغوط على صانعي القرار وكسب تأييدهم لقضايا المرأة[146].

حاء- البيئة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المرأة الفلسطينية في مواجهة الصعوبات في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، وذلك في غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم، لا سيما في المناطق التي يخضع دخولها لقيود والمتضررة من الجدار العازل ونقاط التفتيش والقرب من المستوطنات والمناطق العسكرية في الضفة الغربية. ولا تزال السياسات والممارسات الإسرائيلية تعوق إمكانية الوصول إلى الموارد، وتحد من القدرة على تطوير البنى التحتية، وهو واقع زاده تعقيداً تدمير مرافق المياه والصرف الصحي. وفي الفترة 2012-2013، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ما لا يقل عن 118 مرفقاً للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء المنطقة جيم، لا سيما في وادي الأردن ومحافظة الخليل، بحجة أنها لا تستوفي شروط الترخيص[147]. وبات الفلسطينيون أكثر عرضة للمرض نتيجة لتدمير البنى التحتية لقطاع المياه الأساسي للصحة العامة ولتأمين إمدادات المياه. وقد أسهم هذا التدمير في تشريد المجتمعات الرعوية بعد أن فقدت مصدر رزقها.

وفي الضفة الغربية، يستهلك 55,000 فلسطيني أقل من 30 لتراً من المياه للفرد الواحد يومياً، بينما يبلغ معدّل الاستهلاك الموصى به للفرد عالميا 100 لتر في اليوم[148]. وفي القدس الشرقية، وعلى أثر ضعف

142 تنمية وإعلام المرأة-تام، 2015.

143 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

144 المرجع نفسه.

145 الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

146 منتدى شارك الشبابي، 2014.

147 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (د).

148 المرجع نفسه.

الاستثمارات نتيجية للتمييز في التخطيط المدني ضد الفلسطينيين، تفتقر المجتمعات المحلية الفلسطينية إلى البنى التحتية اللازمة للصرف الصحي. فالتقديرات تشير إلى أنّ شبكات الصرف الصحي ينبغي أن تكون أطول مما هي عليه بما لا يقلّ عن 50 كيلومتراً[149] كي تبلغ الكفاءة اللازمة. ولسد هذا النقص، يستخدم السكان خزانات التعفين التي تسبّب مخاطر جسيمة على الصحة. كما أنّ عدم توفر وسائل الوصول إلى المياه والمنشآت الصحية السليمة في المدارس يحدّ من فرص حصول الفتيات على تعليم جيد في المنطقة جيم (الإطار 6).

الإطار 6- خدمات المياه والصرف الصحي في المدارس في المنطقة جيم

مدرسة رونا في تلال الخليل الجنوبية هي عبارة عن ثلاث خيام ومكتب من الخراسانة الرديئة النوعية. وتقدّم هذه المدرسة خدمات التعليم لمجموعة 53 طالباً، منهم من يستغرق ثلاث ساعات في اليوم للوصول إليها. وتعاني المدرسة من نقص حاد في المياه، وتعتمد على خزان كثيراً ما يجف

"أحب مدرستي، لكن تنقصنا المياه"، تقول رونا البالغة من العمر تسعة أعوام. "المياه هنا ليست نظيفة. ولا يوجد ما يكفي من مياه الشرب، وكثيراً ما أشعر بالعطش الشديد".

قبل أن تحصل المدرسة على تبرّعات لتزويدها بمراحيض متنقلة، كان الأطفال يضطرون إلى قضاء حاجتهم في العراء. ومع تزويد المدرسة بالمراحيض الجديدة، تحسّن الوضع، لكنّ إفراغها بعشوائية في المجاري يسبّب مخاطر بيئية.

المصدر: Emergency Water and Sanitation Hygiene (EWASH) Advocacy Task Force, 2011.

وتواجه غزة تحديات بيئية جسيمة، أخطرها عدم توفر مياه الشرب المأمونة، لا سيما في المنازل الواقعة في المناطق التي يخضع دخولها لقيود، على امتداد الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة. وتشير التقديرات إلى أنّ نحو 340,000 شخص يستهلكون مياه شرب غير مضمونة الجودة[150]. وتشير أيضاً إلى أن نسبة 90 في المائة تقريباً من مياه الخزانات الجوفية ليست صالحة للشرب، ويجب معالجتها. وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، فقد تصبح المياه الجوفية كلّها غير صالحة للشرب بعد عام 2016[151]. وتفاقمت ندرة المياه نتيجة للحصار، وما ينجم عنه من انقطاع متكرر في التيار الكهربائي يؤدي إلى وقف عمل مضخات المياه. وبفعل انقطاع المياه والتيار الكهربائي، بات إنجاز الأعمال المنزلية في غزة يتطلب من المرأة مزيداً من الوقت والجهد، إذ عليها إيجاد بدائل لوقود الطهو، مثل الخشب والبنزين، حيث أنها تلحق أضراراً بالصحة وتعرضها للمخاطر[152].

وأصبح لبعد الجنسين حيز أكبر في السياسات البيئية في فلسطين. فقد أقر مجلس الوزراء الفلسطيني استراتيجية المياه وقضايا المرأة في تموز/يوليو 2013، بالتزامن مع وضع خطة العمل بشأن قضايا المرأة للفترة 2013-2017[153]. وتقرّ وزارة شؤون المرأة الفلسطينية بنقص في الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب

149 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2013 (ب).

150 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2014 (د).

151 Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2012.

152 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014a.

153 Palestinian Water Authority, 2013.

نوع الجنس في القطاع العام والقطاعات الفرعية، يحدّ من القدرة على رصد الفجوة بين الجنسين، ويعرقل تنفيذ السياسات والتدخلات اللازمة لتقليصها[154].

طاء- الطفلة

شهد وضع الطفلة في فلسطين تحسّناً كبيراً في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أشارت مجموعة من البيانات والمؤشرات حول الأوضاع الصحية والدراسية للأطفال دون سن الخامسة إلى وجود فجوة بين الجنسين لصالح الفتيات. ففي عام 2010، كانت معدلات الوفاة دون سن الخامسة بين الذكور أعلى منها بين الإناث (26.6 وفاة لكل 1,000 من المواليد أحياء من الذكور، مقابل 20.1 وفاة لكل 1,000 من المواليد أحياء من الإناث). وكانت نسبة تعرض الذكور دون سن الخامسة للإصابة بتوقف النمو المعتدل والحاد (11.9 في المائة) أعلى منها بين الإناث (10 في المائة)[155]. ومن الأسباب الرئيسية لتوقف النمو لدى الأطفال الالتهابات المتكررة. ويُعزى الارتفاع في معدل الإصابة بهذا المرض لدى الذكور إلى ارتفاع مخاطر إصابتهم بالأمراض الطفيلية، لأنهم يمضمون وقتاً طويلاً في الأماكن المفتوحة[156]. وبالرغم من التحسن المطرد في وضع الفتيات في فلسطين، لا تزال كثيرات منهنّ يتعرض لأشكال شتى من ممارسات التمييز التي كثيراً ما تلحق بهنّ أذى، قد لا يقل خطورة عن ضرر الاحتلال والعنف السياسي. وفي غزة، تنتشر ظاهرة الزواج المبكر نتيجةً للأزمة الاقتصادية الناجمةعن الحصار. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في عام 2013، أفادت 23.1 في المائة من النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات بأن الأسر تقوم بترتيب زواج إحدى بناتها على الأقل في سن مبكرة، بهدف تقليل عدد أفراد الأسرة الذين تلزم إعالتهم[157]. وبيّنت دراسة شاركت فيها فئات اجتماعية مختلفة في القدس الشرقية أنّ زواج الفتيات في عمر الطفولة، وكثيراً ما يكون بالإكراه، يزداد انتشاراً بدافع الفقر[158]. وكثير ما تبقى حالات العنف والاعتداء الجنسي التي تتعرض لها الفتيات في الحياة الخاصة طيّ الكتمان، وقلما يبلّغ عنها (الإطار 7).

الإطار 7- العنف ضد الفتيات في القدس الشرقية

"يصعب الحصول على بيانات دقيقة عن حجم العنف المنزلي الذي يتعرض له الأطفال في القدس الشرقية المحتلة، والذي تعتبره منظمات حقوق الطفل ظاهرة واسعة الانتشار. ومردّ ذلك إلى قلة البحوث حول هذا الموضوع، وإلى عدم معرفة حجم البيانات المتوفرة، بحيث لا يعطي فكرة وافية عن الواقع. وقد رأى عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن انتشار العنف المنزلي ضد الأطفال هو نتيجة لاكتظاظ أماكن العيش، وكثرة التعرّض للقمع، وانعدام الخصوصية، لا سيما في مدينة القدس القديمة ومخيم الشعفاط للاجئين. ووفقاً لممثلين عن المجتمعات المحلية، كثيراً ما تعيش االأسر أجواء من التوتر والإحباط تؤجج نزعة العنف فيها، فتقع ضحيتها الفئات الضعيفة، أي الأطفال والنساء في غالب الأحيان. وتُعتبر الفتيات والأطفال من الجنسين من ذوي الإعاقة من الفئات الأكثر عرضة لشتى أشكال العنف المنزلي.

المصدر: Birzeit University Centre for Continuing Education, 2014.

154 Palestinian Ministry of Women's Affairs, 2014.

155 الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني، 2014 (ز).

156 Mikki, and others, 2009.

157 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2013.

158 Birzeit University Centre for Continuing Education, 2014.

وفيما يتعلق بتشغيل الأطفال، يفوق عدد الفتيان من الفئة العمرية 10-17 سنة المشاركين في القوى العاملة (6.5 في المائة) عدد الفتيات (0.3 في المائة)[159]. غير أن الدراسات الاستقصائية حول القوى العاملة تقلل، عادة، من شأن مشاركة االفتيات في سوق العمل غير النظامية، وتسقط من الحسابات مشاركتهنّ في العمل المنزلي.

ومن التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجهها الطفلة الفلسطينية صعوبة حصولها على حقها في الراحة واللعب والمشاركة في مختلف الأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية المحددة بموجب المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل. فبينما يُسمح للبنات باللعب خارج المنزل، غالباً ما يُمنعن منه في القدس الشرقية، بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة وعدم وجود أماكن عامة آمنة، مثل الملاعب والمنتزهات[160]. وتعيش الفتيات من ذوي الإعاقة وضعاً صعباً أيضاً. فعدم توفر الملاعب المجهزة في القدس الشرقية يُعزى إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على التخطيط المدني والتي تحول دون الاستثمار في بناء أماكن ترفيهية للأطفال. كما أن الضغوط المتزايدة في غزة من أجل الفصل بين الإناث والذكور، بما في ذلك داخل المدارس، بموجب القانون 2013/1 المؤرّخ نيسان/أبريل 2013، قد يقيّد حركة الفتيات ويحدّ من إمكانية مشاركتهن في الأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية.

ثالثاً- الحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية ومشاركتها في الحياة السياسية

ألف- التمثيل السياسي للمرأة

يتماشى القانون الفلسطيني عموماً مع المعايير الدولية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. فحق المرأة الفلسطينية في التصويت والترشّح للانتخابات يكفله القانون رقم 9 لعام 2005 الذي يرعى الانتخابات العامة والبرلمانية والرئاسية، وقانون انتخابات المجالس البلدية المحلية رقم 10 لعام 2005. وهذان القانونان، اللذان ينصّان على تطبيق نظام الحصص لصالح المرأة، يمثلان خطوة هامة باتجاه تحسين التمثيل السياسي للمرأة. وبموجب هذين القانونين، تُخصص للمرأة نسبة تتراوح بين 10 و12 في المائة من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني. ويجب أن تتضمن قوائم المرشحين لانتخابات المجالس المحلية امرأة واحدة على الأقل من كل خمسة مرشحين (في حالة المجالس المحلية التي تتضمن 13 مقعداً على الأكثر). وفي حزيران/يونيو 2012، اتفقت اللجنة العليا للإشراف على إصلاح أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة أن تتضمن قوائم الأحزاب المرشّحة لانتخابات المنظمة امرأة واحدة على الأقل من أصل المرشحين الرئيسيين الثلاثة، وذلك لزيادة عدد المرشحات[161].

وعلى الرغم من هذه الإنجازات التشريعية، لا يزال مستوى تمثيل المرأة منخفضاً على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في مجلس الوزراء والمجالس البلدية واللجان المعنية بالمخيمات والسلك الدبلوماسي والقضاء. غير أن النساء حصلن في الانتخابات المحلية في الضفة الغربية عام 2012، على 739 مقعداً من أصل 3505 مقاعد في المجالس المحلية، أي 21 في المائة من مجموع المقاعد[162]. وانتُخبت في بيت لحم رئيسة للبلدية، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها. بالإضافة إلى ذلك، جرى تشكيل قائمة انتخابية

159 الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني، 2014 (ب).

160 Birzeit University Centre for Continuing Education, 2014.

161 الشبكة الأوروبية– المتوسطية لحقوق الإنسان، 2014.

162 Miftah, 2014.

تتضمن نساءً فقط، وتحمل شعار "بالمشاركة، يمكننا" في الخليل. واللائحة، وإن لم تفز في الانتخابات، تعتبر إنجازاً فعلياً.

وتتضمن أهم الأولويات التي حدّدتها الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي (2011-2013) تمكينَ المرأة للمشاركة بفعالية في الحياة السياسية وصنع القرار. غير أنّ هذه الأولوية وغيرها من الإنجازات المتصلة بالمرأة بقيت متواضعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبقي ما يقارب نصف الوعود السياسية من غير تحقيق. فمقترح مراجعة القوانين من منظور المساواة بين الجنسين، لا سيما قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات، وقانون التجارة والنقابات العمالية، وقانون إنشاء الجمعيات، لم يُنفذ، وكذلك لم يُنفذ مقترح تعديل المناهج الدراسية الهادف إلى إبراز دور المرأة وأهمية مشاركتها في الميدان السياسي[163].

ولم تُسند إلى النساء أية حقيبة وزارية رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجاءت مشاركتهنّ في حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/يونيو 2014 ضعيفة. فعدد الوزيرات لم يتجاوز ثلاثاً من أصل 17 وزيراً، وامرأة واحدة فقط شغلت منصب رئيسة محافظة. وفي حين تشكل النساء نسبة 41.1 في المائة من العاملين في القطاع العام[164]، غالباً ما تكون وظائفهنّ عند أدنى مستويات صنع القرار. وتشير نسبة السفيرات أيضاً (4.3 في المائة من مجموع السفراء)[165] إلى الانخفاض الحاد في مستوى مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي. وفي المقابل تسجّل مشاركة المرأة في النظام القضائي الفلسطيني معدّلات مرتفعة نسبياً. فالنساء يشغلن خمسة مناصب من أصل مناصب المدعين العامين السبعة، بالإضافة إلى أنّ رئيستهم امرأة[166]. ويبدو مستوى التوازن بين الجنسين في صفوف القضاة في فلسطين (27 قاضية من أصل 178 قاض) جيداً مقارنة بما هو عليه في الأردن، ولكنه سيئ مقارنة بما هو عليه في بلدان أخرى في المنطقة كلبنان[167]. والأمر مختلف نسبياً في المحاكم الدينية. فتعيين ثلاث قاضيات من أصل 42 قاضياً في المحكمة الشرعية هو تقدّم حقيقي، نظراً إلى قلة القاضيات الشرعيات في المنطقة[168].

وفي حين اتخذت السلطة الفلسطينية تدابير تشريعية محمودة لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة، لم تتّخذ حكومة الأمر الواقع التي تقودها حماس في غزة أيّ تدابير من هذا القبيل. بالإضافة إلى ذلك، لا تشارك المقيمات في مخيمات اللاجئين، اللواتي يشكلن ثلث سكانها تقريباً، في انتخابات المجالس المحلية. كما أنّ عدداً كبيراً من المخيمات تديرها لجان لا تضمّ أية امرأة ولا تطبّق نظام الحصص[169].

وبيّن استطلاع للرأي نُشرت نتائجه في عام 2014 إلى أن المجتمع يؤيد بقوة حق المرأة في المشاركة في العمل السياسي، لكنه لا يدعم بالقدر نفسه توليها مناصب سياسية قيادية[170]. ففي حين أعرب معظم المجيبين (83.4 في المائة) عن دعمهم لحق المرأة في المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي، لم يعرب

163 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2013c.

164 الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

165 المرجع نفسه.

166 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

167 المرجع نفسه.

168 المرجع نفسه.

169 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2013c.

170 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014b.

أكثر من نصفهم (54.8 في المائة) عن دعمهم لتولي المرأة منصباً قيادياً في الأحزاب السياسية، بينما أعربت نسبة أدنى من المجيبين (39.7 في المائة) عن دعمها لتولي المرأة منصباً قيادياً ضمن السلطة الفلسطينية.

ومشاركة المرأة خارج الهياكل الحكومية محدودة أيضاً. فبالرغم من ارتفاع معدلات التحاق الشابات بالتعليم الجامعي في عام 2012 مثلاً، شكلت الشابات نسبة 26.8 في المائة فقط من أعضاء المجالس الطلابية[171].

وتبقى مشاركة المرأة في التعاونيات الزراعية محدودة، بالرغم من مشاركتها الفعّالة في القطاع الزراعي. ففي الضفة الغربية، تصل نسبة مشاركة المرأة إلى 7 في المائة فقط من عضوية التعاونيات الزراعية، في حين تكاد عضوية نسبة مرتفعة من التعاونيات (39 في المائة) تقتصر على الرجال. ولا تتخطى نسبة التعاونيات المختلطة التي تضمّ نساء ضمن أعضاء مجلس إدارتها خُمس هذه التعاونيات[172]. وتشير بعض التقارير إلى أن التمثيل المحدود للمرأة في مجالس إدارة التعاونيات قد يكون هو أيضاً نتيجة لرغبة ممولي هذه التعاونيات[173].

باء- مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق المرأة

وقعت إسرائيل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر 1991. وبموجب أحكام هذه الاتفاقية، تقع على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال والمسؤولة عن ضمان رفاه الشعب الفلسطيني الذي تحتلّ أراضيه، مسؤولية تقديم تقارير عن حالة المرأة في فلسطين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وهذا لا يعفي فلسطين من مسؤوليتها بموجب الاتفاقية عن تقديم التقارير حول حالة المرأة الفلسطينية المقيمة في المناطق التابعة لولايتها. ولطالما اعترضت إسرائيل على دعوتها إلى تطبيق الاتفاقية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بذريعة أنها ليست ملزمة بتطبيق أحكامها خارج المناطق التابعة لولايتها. غير أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تستمر في الإعراب عن رفضها لموقف إسرائيل. ففي ملاحظاتها الختامية في عام 2005، حثت اللجنة إسرائيل على إعادة النظر في موقفها، وإلى تنفيذ كامل التزاماتها بموجب الاتفاقية تجاه جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، بمن فيهم النساء في الأراضي المحتلة[174]. وأصدرت محكمة العدل الدولية فتوى حول الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعربت فيها عن رفضها لموقف إسرائيل الممتنعة عن تطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وأكّدت المحكمة أنّ الحماية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لا تنتفي في حالات النزاع المسلح، إلا إذا ما تضمّنت هذه الصكوك أحكاماً تقييدية، كتلك الواردة في إطار المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[175].

وكانت إسرائيل أولى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أصدرت قانوناً (لتعديل قانون الحقوق المتساوية للمرأة) ينص على تنفيذ بعض المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المعني بدور المرأة في منع الصراعات وبناء السلام. وفي عام 2013، انتهت المنظمات النسائية في إسرائيل من إعداد

171 الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

172 ILO, 2014b.

173 المرجع نفسه.

174 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2005.

175 International Court of Justice, 2004.

خطة عمل شاملة كي تستند إليها الحكومة عند إعداد الخطة الوطنية في فترة لاحقة[176]. إلا أن هذه الخطة لم تشر بصراحة إلى السلام والأمن، أو إلى قضايا المساواة بين الجنسين في فلسطين، أو إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وفي ظلّ تأييد رئيس السلطة الفلسطينية لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، حيث يدعو المجلس إلى حماية المرأة في أوقات النزاع، تحقق في الفترة من 2012 إلى 2014 تقدم باتجاه تطبيق هذا القرار في الجانب الفلسطيني. ففي عام 2012، أنشأت الحكومة الفلسطينية لجنة مستقلة لاقتراح التدابير اللازمة لتنفيذ القرار 1325 (2000)، وذلك بهدف تسهيل وضع خطة عمل وطنية، وضمان زيادة مشاركة المرأة في المفاوضات السياسية وفي عملية السلام. وأدرجت مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة في فلسطين هذا القرار على جداول أعمالها. وفي عام 2011، جرى تشكيل تحالف وطني واسع النطاق تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وتألف هذا التحالف من ممثلين عن المنظمات النسائية والمنظمات القائمة على حقوق الإنسان والمنظمات القانونية الداعمة لحقوق المرأة؛ ومن ناشطين سياسيين وقانونيين واجتماعيين؛ ومناصرين لقضايا المرأة وممثلين عن مجموعات الضغط الداعمة لها.

وشكل انضمام فلسطين إلى اتفاقية سيداو في الفترة المشمولة بالتقرير خطوة تاريخية. غير أن فجوة واسعة لا تزال تفصل بين التزاماتها بموجب الاتفاقية، وعدد من السياسات والقوانين السارية في فلسطين. فمجموعة من التشريعات المعمول بها (مزيج من نظم قانونية مختلفة، منها قوانين عثمانية، وبريطانية منذ عهد الانتداب، وأردنية، تُطبَّق جميعها في الضفة الغربية، وقوانين مصرية نافذة في غزة) تتضمن قوانين تميز ضد المرأة، لا سيما في مسائل الطلاق وحضانة الأطفال والإرث والعنف ضد المرأة. وأيّ استعراض لأحكام اتفاق سيداو يظهر أنه على فلسطين تعديل التشريعات المعمول بها على أراضيها، لا سيما القانون الجنائي وقانون الأحوال الشخصية وقانون التقاعد العام رقم 7 المؤرخ 2005[177]، بحيث تتفق مع أحكام الاتفاقية.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اتُّخذت مجموعة من التدابير والإصلاحات لمعالجة العنف ضد المرأة، وذلك وفقاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2011-2019)، التي أعدتها وزارة شؤون المرأة واللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأقرتها الحكومة الفلسطينية في شباط/فبراير 2011. كذلك، صدر مرسوم رئاسي في أيار/مايو 2014 كان الهدف منه تعزيز مفاعيل المرسوم الرئاسي رقم 7 لعام 2011 (القاضي بإلغاء المادة 340 من قانون العقوبات الأردني لعام 1960، المعمول به في الضفة الغربية؛ والمادة 18 من قانون العقوبات المصري لعام 1936، الذي يجيز للقضاة إعطاء عذر مخفف لمرتكب جريمة قتل بحق المرأة في حال كان من أقاربها)[178]. وبموجب هذا المرسوم الرئاسي، جرى تعديل المادة 98 من قانون العقوبات، وأضيف إليه ما يلي: "لا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف اذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف"[179].

واتُّخذت في الفترة المشمولة بالتقرير تدابير مؤسسية لتعزيز حماية المرأة من العنف. فوحدة حماية الأسرة، وهي هيئة تابعة للشرطة متخصصة في حماية الأسرة والحد من العنف الأسري، عملت جاهدة لتوسيع نطاق خدماتها، وأنشأت عشرة مقرات لها في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وفي عام 2013، تلقت هذه الوحدة

176 iTach and others, 2013.

177 Independent Commission for Human Rights, 2013.

178 مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2012.

179 Palestinian Public Prosecution Services, 2014.

3660 شكوى، مقابل 15 شكوى فقط في عام 2011[180]. وفي عام 2013، أقرّت الشرطة المدنية الفلسطينية استراتيجياتها وأنظمتها وإجراءات العمل فيها. غير أنّ هذه الوحدة تواجه عراقيل تحول دون أداء مهامّها بكفاءة، منها إكراهها على اتخاذ مواقف معيّنة في بعض الحالات، وضعف عملية جمع الأدلة، ولجوء البعض إلى قنوات غير رسمية لتحقيق العدالة[181]. فمع أنّ الآليات التقليدية لتحقيق العدالة لا تزال سائدة، فقد تُمارس ضغوط على الضحايا لإجبارهم على تسوية القضية بطريقة غير رسمية، بالتحديد عندما تكون قضية عنف ضد المرأة.

وكان تصديق مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر 2013 على النظام الوطني لإحالة النساء من ضحايا العنف تطورا جديراً بالثناء (الإطار 8)[182]. فبعد الارتفاع الكبير في عدد جرائم قتل الإناث، عمدت اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في كانون الثاني/يناير 2014 إلى إنشاء آلية وطنية لمراجعة القضايا الخطيرة، وتحديد أوجه القصور في نظامي العدالة والحماية، وذلك كجزء من خطة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة[183]. وقد أنشئت لجنة فنية لتنفيذ الآلية الوطنية، نُظّم لها تدريب حول إجراءات عملها.

الإطار 8- التصديق على نظام وطني للإحالة

أسفر تضافر الجهود بين عدد من منظمات المجتمع المدني في فلسطين عن إنشاء نظام وطني لإحالة النساء من ضحايا العنف، وذلك بدعم من المفوضية الأوروبية، وبناءً على نتائج مشروع "تكامل" الذي شاركت فيه هيئات حكومية وغير حكومية رائدة، بما في ذلك مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي. ويهدف هذا النظام إلى توحيد الإجراءات اللازمة لإحالة النساء ضحايا العنفّ، وتعميمها في مراكز الشرطة والهيئات الصحية والاجتماعية في جميع أنحاء البلد. ونتيجة للتعاون المثمر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبفضل جهود الدعوة المكثفة التي بذلتها منظمات المجتمع المدني، أقرّ مجلس الوزراء النظام الوطني للإحالة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر 2013.

المصدر: Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2014b.

وبالرغم من هذه التدابير الملموسة الهادفة إلى تعزيز حقوق المرأة، لا تزال أوجه قصور عدّة تشوب القوانين المعمول بها. فقانون حماية الأسرة من العنف، الذي أقرّه مجلس الوزراء مبدئياً، طُرح على طاولة النقاش مجددا للبحث في مدى توافقه مع الدستور الفلسطيني[184]. كذلك، تبيّن تجربة الادعاء العام في الضفة الغربية أنه بالرغم من الإصلاحات التشريعية، لا يزال عدد من مواد القانون الجنائي يسمح بالتخفيف من أحكام العقوبة في عمليات القتل القائم على نوع الجنس. فالمواد 79 و99 و100 من قانون العقوبات الأردني لعام 1960 تمنح القضاة سلطة تقديرية تخوّلهم تخفيض العقوبة[185]. ويصطدم تعزيز حقوق المرأة في فلسطين بعقبة أخرى هي أنّ الادعاء العام لا يمكنه مقاضاة مرتكبي جرائم معيّنة ما لم تقم الضحية أو أقاربها بتوجيه الاتهام

180 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014c.

181 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014d.

182 Palestinian Public Prosecution Services, 2014.

183 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014e.

184 Women's Centre for Legal Aid and Counselling, 2014a.

185 Palestinian Public Prosecution Services, 2014.

إلى الجاني (المادة 6 من قانون الإجراءات الجنائية لعام 2001)[186]. واقتُرحت تعديلات على قانون العقوبات، جرت صياغتها بمشاركة فعالة من المجتمع المدني الفلسطيني، وتضمنت مواد أكثر دعماً لحماية المرأة وأكثر تماشياً مع المعايير القانونية الدولية. وقد رُفعت هذه المقترحات إلى مكتب الرئاسة الفلسطينية في عام 2011، لكن لم يتم التصديق عليها بعد.

وبالإضافة إلى التدابير المتخذة لتعزيز حماية المرأة والفتاة من العنف، اتُّخذت في الفترة المشمولة بالتقرير خطوات إيجابية وتحققت تغييرات محمودة، بما في ذلك على مستوى القضاء، في دعاوى الطلاق التي ترفعها نساء (الإطار 9).

الإطار 9- دعاوى الطلاق التي ترفعها نساء

في آب/أغسطس 2012، أعلن الشيخ يوسف ادعيس، رئيس المحكمة العليا الشرعية في فلسطين، عن تغييرات في التعامل مع دعاوى الطلاق التي ترفعها نساء ومع قضايا الانفصال القانوني بين الزوجين. فقد مُنح القضاة سلطة تقديرية تجيز لهم تحديد ما إذا كان الزواج يؤذي الزوجة، من دون إلزامها بدعم موقفها بالأدلة. كما أصبح لزاماً إنهاء إجراءات الطلاق في غضون ثلاثة أشهر. وفي حين يجوز للزوج أن يطلب من الزوجة أن تعيد له المهر مقابل منحها الطلاق، لا يجوز له أن يطلب منها مبالغ مالية باهظة ليوافق على طلاقها. ويجوز للمرأة أن ترفع دعوى طلاق من دون موافقة زوجها، في حال لم يكن الزواج مكتملاً.

المصدر: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014b.

جيم- الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

أنشئت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في عام 2003، لتكون الآلية الوطنية الرئيسية المعنية بالمرأة. وأنشئت، في عام 2008، وحدات تُعنى بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في 19 وزارة، بهدف إدراج القضايا ذات الأولوية المتصلة بالمساواة بين الجنسين في السياسات والخطط الوطنية. غير أنّ هذه الوحدات لا تزال غير قادرة على أداء مهامها بكفاءة، بسبب مشاركتها المحدودة في وضع الخطط الوطنية وتنفيذ العمليات الرئيسية ضمن هذه الوزارات[187]. وتقوم وزارة شؤون المرأة بالعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز قدرات هذه الوحدات ومساعدتها على أداء دورها بفعالية، وبحثّ وزارة المالية والوزارات الرئيسية الأخرى على العمل لضمان مشاركة تلك الوحدات في عمليات صنع القرار الرئيسية.

وقد وُضعت أول استراتيجية وطنية معنية بقضايا المرأة وشاملة لعدة قطاعات في عام 2011. وفي فترة لاحقة، أُقرّت استراتيجية محدّثة للفترة 2014-2016. أما الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، فهي سياسة رسمية أقرّتها السلطة الفلسطينية منذ عام 2009. وبالرغم من ذلك، فما زال تنفيذها محدوداً. ولإحراز تقدم في هذا الاتجاه، أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني في عام 2013. كذلك، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المرأة الفلسطينية بتنفيذ برامج تدريبية لبناء قدرات الأفرقة المسؤولة عن التخطيط والميزنة في جميع الوزارات التنفيذية، وذلك لبناء قدراتهم في وضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني. كما حصلت وزارة المالية على دعم فني لمراجعة نماذج بيانات الميزانيات، وذلك بهدف التأكد من مراعاتها للمنظور الجنساني. وجرى تدريب ست وزارات ومتابعة عملها للتأكد من أنّ خططها وميزانياتها تراعي هذا المنظور[188].

186 مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2012.

187 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), 2014a.

188 معلومات قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للإسكوا.

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

تنتهك إسرائيل حقوق المرأة والفتاة في فلسطين انتهاكاً سافراً من خلال احتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية، وسياساتها المجحفة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وما دامت فلسطين ترزح تحت الاحتلال العسكري وإسرائيل تمعن في ضرب حقوق الإنسان عرض الحائط، بما في ذلك حقوق المرأة، ستبقى النساء والبنات الفلسطينيات محرومات من حقوقهنّ السياسية وحقوق الإنسان. إلا أنّ انضمام فلسطين إلى عدد من الصكوك الدولية في الفترة المشمولة بالتقرير يتيح بلا شك فرصاً هامة للمرأة الفلسطينية. ولذلك، على منظمات حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً أن تستغلّ هذا الإنجاز للدعوة بشكل أكثر كفاءة لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

ويقدّم هذا التقرير توصيات هدفها النهوض بالمرأة تستند إلى المعايير والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وقرار مجلس الأمن 1325 (2000)؛ واتفاقية سيداو. ومن شأن تنفيذها أن يحسّن من وضع المرأة والفتاة في فلسطين، وأن يسمح بإحراز تقدّم باتجاه ضمان حقوقهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية. وتستند هذه التوصيات إلى تقارير أعدتها الإسكوا، تناولت فيها السياسات الاجتماعية والاقتصادية المراعية للفوارق بين الجنسين، واقترحت فيها مجموعة من الإصلاحات التشريعية والقضائية. وهذه التوصيات تتماشى مع التدابير السياساتية المحدّدة في الخطط الوطنية للسلطة الفلسطينية، ومع التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وأيضاً مع توصيات أهم منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة:

(أ) الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى وضع قوانين وطنية موحّدة تلبّي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإلى تعديل أكثر القوانين تأثيراً على حقوق المرأة، وهي القانون الجنائي وقانون الأحوال الشخصية، في ضوء انضمام فلسطين إلى اتفاقية سيداو، وذلك عن طريق ما يلي:

(1) وضع قانون موحد للأحوال الشخصية يُطبّق في الضفة الغربية وغزة؛ وتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 16 لعام 1976 المعمول به في الضفة الغربية، وقانون حقوق الأسرة رقم 303 لعام 1954، المعمول به في غزة. ويهدف ذلك إلى تعزيز حقوق المرأة فيما يتصل بالحد الأدنى لسن زواج البنات، والوصاية على الأطفال بعد الطلاق، والمساواة في حقوق الطلاق، وحضانة الأطفال، والإرث، والممتلكات المشتركة، وتعدد الزوجات؛

(2) تغيير وتعديل قانون العقوبات فيما يتصل بالجرائم المرتكبة ضد المرأة، خصوصاً تلك المسمّاة بجرائم الشرف. وقد سبق أن اقتُرحت تعديلات على قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 المعمول به في الضفة الغربية، وقانون العقوبات رقم 74 لعام 1936 المطبق في غزة، وذلك في عام 2011. وهذه التعديلات، التي شارك المجتمع المدني الفلسطيني بفعالية في صياغتها، تشمل مواد توفر حماية أكبر للنساء وتمتثل بشكل أفضل للمعايير القانونية الدولية؛

(3) الإسراع في اعتماد قانون حماية الأسرة من العنف الذي أقرّه مجلس الوزراء بصورة مؤقتة، وتعديل المادتين 99 و100 من قانون العقوبات اللتين تجيزان تخفيف العقوبة على مرتكبي ما يسمى بجرائم الشرف؛

(ب) تعزيز كفاءة الإصلاح التشريعية عن طريق ما يلي:

(1) تكثيف الحملات الوطنية والمشاورات العامة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني للتأثير على الرأي العام من أجل سنّ قوانين أحوال شخصية تراعي المنظور الجنساني، ومن أجل حشد دعم شعبي للإصلاحات التشريعية؛

(2) تقديم مساعدة قانونية حقيقية للمرأة، وتسهيل حصولها على استشارات قانونية حول قضايا الأحوال الشخصية وفقاً للشريعة الإسلامية، وهي قضايا النفقة، والحضانة، والطلاق، والزواج، والمهر. وينبغي التنازل عن الرسوم المطلوبة عادةً مقابل هذه الخدمات القانونية، وتقديمها مجاناً للنساء المعوزات.

(3) دعم جهود الدعوة التي تبذلها الشبكات والتحالفات الوطنية المعنية بالمرأة، بما في ذلك منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن العنف ضد المرأة (منتدى)، والائتلاف الوطني المعني بقرار الأمم المتحدة 1325(2000)، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وذلك لرصد التزام الحكومات بتحقيق الإصلاحات القانونية عملاً باالتزاماتها بموجب اتفاقية سيداو والقرار 1325؛

(ج) تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، من خلال ما يلي:

(1) التأكد من أن الخطط الوطنية تتفق مع السياسة الرسمية للسلطة الفلسطينية المؤيّدة لوضع الخطط المراعية لنوع الجنس. وينبغي التأكد من أنّ الهيئة الوطنية المعنية بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني تقوم، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بتعزيز قدرة الهياكل الحكومية على مراعاة المنظور الجنساني في وضع الخطط والميزانيات وتنفيذها. وينبغي أيضاً التأكد من أن الوحدات المعنية بقضايا المرأة والواقعة ضمن المؤسسات الحكومية تشارك بصورة منتظمة في عمليات التخطيط والرصد الوطنية؛

(2) اقتراح نظام تشاركي للرصد والتقييم الغرض منه إدراج قضايا المرأة في عمل جميع المؤسسات الحكومية ووضع ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي فيها، وذلك بمشاركة فعّالة من منظمات المجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، يتعيّن تقييم التقدم المحرز باتجاه تنفيذ الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتحديد ما إذا كانت تخصّص موارد كافية لهاتين الاستراتيجيتين، وتبادل نتائج هذا التقييم مع المجتمع المدني خلال الاجتماعات التشاورية العامة؛

(3) دعم مساعي اللجنة الوطنية المعنية بعمل المرأة، وهي هيئة استشارية لدى وزارة العمل، الرامية إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل، تركّز على ضمان حصول المرأة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، على التدريب المهني والتقني. ويجب أن تتماشى هذه الاستراتيجية مع متطلبات سوق وقطاعات العمل، مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأن تعزز القدرة التنافسية لمنتجات الريفيات ونسب الربح المحقق؛

(4) تخصيص مزيد من الموارد المالية لخدمات الرعاية الصحية، خصوصاً خدمات الصحة العقلية والرعاية بعد الولادة؛ وفحص سرطان الثدي وعنق الرحم؛ وعلاج فقر الدم ونقص

المغذيات الدقيقة لدى النساء والأطفال؛ والخدمات الصحية للنساء المسنات، وتقديم هذه الخدمات في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحلية المهمشة في المنطقة جيم، وذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والأونروا ووزارة الصحة؛

(5) التأكد من أنّ الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية المقدمة للنساء ضحايا العنف أو المعرضات له تلبي المعايير المحددة في بروتوكولات النظام الوطني للإحالة؛

(د) تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية ودعمها للوصول إلى مناصب صنع القرار في الميادين التشريعية والتنفيذية والقضائية، من خلال ما يلي:

(1) إشراك المرأة في الوفود المعنية بالمصالحة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال وحل النزاعات، وذلك في إطار عملية تعميم منظور المساواة بين الجنسين، عن طريق اعتماد تدابير مثل أنظمة الحصص أو تدريب المرأة لبناء مهاراتها القيادية؛

(2) تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة انعدام التوازن بين أعداد الجنسين في قوات الشرطة، عن طريق اعتماد سياسات للعمل الإيجابي ومعالجة العقبات التي تحول دون دخول المرأة إلى قطاع الشرطة، بما في ذلك عدم توفر أماكن للنوم أو مراحيض خاصة ومنفصلة للشرطيات، وعدم كفاءة مرافق النقل، ومعارضة عمل المرأة خارج منزلها ليلاً[189].

(3) وضع استراتيجية للتنوع تضمن معالجة انعدام التوازن بين أعداد الجنسين في صفوف القضاة وكتبة المحاكم[190].

189 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

190 المرجع نفسه.

المراجع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011. مراجعة التشريعات الفلسطينية من منظور حقوق المرأة http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/library/democratic_governance/areview-of-palestinian-legislation-from-the-women-s-rights-persp.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مراجعة لبيانات قطاع العدالة والأمن الفلسطيني، http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/library/democratic_governance/review-of-palestinian-justice-and-security-data.html.

تنمية وإعلام المرأة- تام، 2015. المرأة والإعلام الفلسطيني، المرأة-والاعلام-الفلسطيني/http://tam.ps/ar.

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2013 (أ). نحو 2200 غرفة تدريسية ناقصة في القدس الشرقية، http://www.acri.org.il/ar/?p=3687.

_____ 2013 (ب). القدس الشرقية بالأرقام – أيار/مايو 2013، http://www.acri.org.il/ar/?p=3556.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1936.pdf.

_____ 2013 (أ). عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام حسب المحافظة، 1997-2016، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/gover.htm.

_____ 2013 (ب). العمر الوسطي عند الزواج الأول في فلسطين حسب المحافظة والجنس، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2013-05a.htm.

_____ 2013 (ج). عقود الزواج المسجلة في فلسطين حسب عمر الزوج والزوجة، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2013-04a.htm.

_____ 2013 (د). عقود الزواج ووقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب الشهر، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2013-01a.htm.

_____ 2013 (ه). وقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب عمر المطلق والمطلقة، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2013-08a.htm.

_____ 2013 (و). أطفال فلسطين – قضايا وإحصاءات، سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 16)، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1969.pdf.

_____ 2013 (ز). الفلسطينيون في نهاية عام 2013، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2028.pdf.

_____ 2013 (ح). في مناسبة اليوم العالمي للمسنين 2013، http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_elderly2013A.pdf.

_____ 2013 (ط). مسح الأسرة الفلسطيني 2010، التقرير الرئيسي، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1821.pdf.

_____ 2013 (ي). لأول مرة في فلسطين... إطلاق اطلس الفقر،
http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=830&mid=3915&wversion=Staging.

_____ 2013 (ك). بيان صحفي في مناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية،
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LiteracyDay-a.pdf.

_____ 2014 (أ). بيان صحفي في مناسبة يوم المرأة العالمي،
http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1050&mid=3915&wversion=Staging.

_____ 2014 (ب). بيان صحفي لاستعراض لأوضاع الطفل الفلسطيني في مناسبة يوم الطفل الفلسطيني،
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_ChilDay2014A.pdf.

_____ 2014 (ج). بيان صحفي في مناسبة اليوم العالمي للسكان،
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntPopD2014A.pdf.

_____ 2014 (د). فلسطين في أرقام 2013، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2039.pdf.

_____ 2014 (ه). مسح القوى العاملة، دورة نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2014،
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ22014A.pdf.

_____ 2014 (و). مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2013،
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf.

_____ 2014 (ز). بيان صحفي في مناسبة اليوم العالمي للصحة،
http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1080&mid=3265&wversion=Staging.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا وبرنامج الغذاء العالمي، 2014. بيان صحفي مشترك: مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة،
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_FoodSecuir2014A.pdf.

الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، 2014. حقوق النساء الفلسطينيات ضمن علاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية 2014،
http://www.euromedrights.org/eng/2014/03/06/palestinian-womens-rights-in-eu-israel-and-eu-pa-relations.

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2005. التعليقات الختامية: إسرائيل، CEDAW/C/ISR/CO/3.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (الضمير)، 2014. إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية،
http://www.addameer.org/atemplate.php?id=442.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني : التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/60/3.

مجلس حقوق الإنسان، 2013. حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، A/HRC/22/63.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2014. استطلاع الرأي العام رقم 51، http://www.pcpsr.org/ar/node/321.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009. بعيون النساء: تقرير حول الآثار والتبعات المتصلة بالنوع الاجتماعي المترتبة على عملية الرصاص المصبوب،
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/through_women%27s_eyes.pdf.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2012. المرأة الفلسطينية والأمن: تعزيز حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات من خلال التشريعات، ورقة عمل،
http://www.dcaf.ch/Publications/Working-Paper-Palestinian-Women-and-Security-Promoting-the-Rights-of-Palestinian-Women-and-Girls-through-Legislation.

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2013. دراسة: حصار غزة يهدد كل جوانب الحياة لنساء غزة،
http://euromid.org/ar/article/477/دراسة-:-حصار-غزة-يهدد-كل-جوانب-الحياة-لنساء-غزة-sthash.KN6hGYOr.IEIIPJv3.dpbs.

مكتب العمل الدولي جنيف، 2014. تقرير المدير العام، ملحق، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، ILC.103/DG/APP.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2012 (أ). الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2012،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_12_18_arabic.pdf.

_____ 2012 (ب). الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، المستجدات حتى كانون الأول/ديسمبر 2012.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_factsheet_december_2012_arabic.pdf.

_____ 2013 (أ). الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_hebron_h2_factsheet_november_2013_arabic.pdf.

_____ 2013 (ب). الأراضي الفلسطينية المحتلة، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، تموز/يوليو 2013،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_ara_factsheet_july_2013_arabic.pdf.

_____ 2014 (أ). الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، المستجدات حتى آب/أغسطس 2014، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_factsheet_august2014_arabic.pdf.

_____ 2014 (ب). تلخيص للتقييم الأولي العاجل متعدد القطاعات في غزة،
http://www.ochaopt.org/results.aspx?id=4771518.

_____ 2014 (ج). المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_factsheet_august2014_arabic.pdf.

_____ 2014 (د). حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2013،
http://unispal.un.org/pdfs/OCHA_HumOverview-2013a.pdf.

_____ 2014 (هـ). مراقب الشؤون الإنسانية، تقرير شهري نيسان/أبريل 2014. القدس الشرقية،
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_05_21_arabic.pdf.

منتدى شارك الشبابي، 2014. الاستطلاع الإلكتروني الثاني- الشباب ومواقع التواصل والاعلام الاجتماعي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2014. تقييم تطور الإعلام في فلسطين استناداً على مؤشرات اليونسكو حول تنمية وسائل الإعلام،
http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/publications-and-communication-materials/publications/full-list/assessment-of-media-development-in-palestine/.

منظمة الصحة العالمية، 2014. الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل، A/67/INF./5.

منظمة العمل الدولية، 2011. موجز سياسات، العنف على أساس النوع الاجتماعي في مكان العمل: لمحة موجزة من الأراضي الفلسطينية المحتلة،
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_215483.pdf.

منظمة بيش دين الإسرائيلية، 2013. تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة: معطيات محدثة، http://www.yesh-din.org/ar/infoitem.asp?infocatid=393.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2012. وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير السنوي الثامن عشر،
http://www.ichr.ps/ar/1/6/1040/2012.htm-عشر-الثامن-السنوي-التقرير-2012-السنوي-التقرير.

_____ 2013. مراجعة حقوقية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين،
http://www.ichr.ps/attachment/329/L83.pdf?g_download=1.

وزارة التخطيط في فلسطين، 2015. خطة التنمية الوطنية 2014-2016: بناء الدولة وتجسيد السيادة،
http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=437:2014-20161&catid=10&Itemid=137.

وزارة شؤون المرأة في فلسطين، 2011. اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019، http://mowa.pna.ps/Arabic%20Part.pdf.

وزارة الصحة في فلسطين، 2014. التقرير السنوي الصحي 2013، http://www.moh.ps/?lang=0&page=4&id=939.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2013. التسرب من مدارس الأونروا: دراسة على مستوى الوكالة
http://www.unrwa.org/ar/resources/ تقارير/التسرب-من-مدارس-الأونروا-دراسة-على-مستوى-الوكالة.

_____ 2014 (أ). بالأرقام حتى 1 كانون الثاني/يناير 2014،
http://www.unrwa.org/ar/resources/بالارقام-الاونروا/الاونروا-حول.

_____ 2014 (ب). النداء الطارئ للأونروا في الأراضي المحتلة الفلسطينية 2014،
http://www.unrwa.org/ar/resources/2014-المناشدات-والميزانيات-العاجلة/النداء-الطارئ-للأونروا-في-الاراضي-المحتلة-الفلسطينية.

_____ 2014 (ج). في غزة .. الرجال يشاركون في مناهضة العنف ضد المرأة،
http://www.unrwa.org/ar/newsroom/features/في-غزة-الرجال-يشاركون-في-مناهضة-العنف-ضد-المرأة.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومؤسسة بمكوم، 2013. الضفة الغربية، الجبل: دراسة عن ترحيل اللاجئين الفلسطينيين البدو
http://www.unrwa.org/ar/resources/reports/الجبل-دراسة-عن-ترحيل-اللاجئين-الفلسطينيين-البدو.

Azzouni, Suheir (2010). Palestine, Women's Rights in Middle East and North Africa: Progress amid Resistance, Sanja Kelly and Julia Breslin, eds. New York, New York: Freedom House.

Birzeit University Center for Continuing Education (2014). Reality of Children's Well Being in Occupied East Jerusalem: A Participatory Community Case Study Analysis of Five Marginalized Neighborhoods. http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=15479.

Emergency Water and Sanitation Hygiene (EWASH) Advocacy Task Force (2011). Factsheet 10: Children's right to water and sanitation. East Jerusalem. http://www.ewash.org/files/library/Factsheet%2010%20-%20A4.pdf.

Gilbert, Mads (2014). Brief Report to UNRWA: The Gaza Health Sector as of June 2014. Norway. http://www.unrwa.org/resources/reports.

Human Rights Council (2013). Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1, Addendum. A/HRC/22/35/Add.1.

Independent Commission for Human Rights (2013). Palestine and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women: implications of ratification CEDAW 1979. Ramallah. www.ichr.ps/attachment/331/LE82.pdf?g_download=1.

International Court of Justice (2004). Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory. Advisory Opinion. ICJ Reports. The Hague, the Netherlands. http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71&code=mwp&p1=3&p2=4&p3=6.

International Labour Organisation (2014a). The situation of workers of the occupied Arab territories. Report of the Director-General. Appendix. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_242965.pdf.

_____ (2014b). Labour market transitions of young women and men in the Occupied Palestinian Territory. Geneva. http://www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/work-for-youth/publications/national-reports/WCMS_307634/lang--en/index.htm.

Israeli Committee against House Demolitions (ICAHD) (2013). Israel's Policy of Demolishing Palestinian Homes Must End: Submission to the UN Human Rights Council. Jerusalem. http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/D2F4AC5DC5BEEB6285257B1800589969.

Israeli NGO Peace Now and Americans for Peace Now (2013). Bibi's Settlements Boom: March-November 2013. http://peacenow.org/Bibis%20Settlements%20Boom%20-%20March-November%202013%20-%20FINAL.pdf.

iTach, and others (2013). A comprehensive action plan for the application of United Nation Security Council resolution 1325 (2000). www.1325israel.co.il/new/1325/sites/default/files/1325_english.pdf.

Jarallah, Yara (2008). Marriage Patterns in Palestine. MENA Working Paper Series. Washington DC: Population Reference Bureau. http://www.prb.org/pdf08/MENAWorkingPaper2.pdf

Jones, Nicola and Shaheen, Mohammed (2012). Transforming Cash Transfers: Beneficiary and community perspectives on the Palestinian National Cash Transfer Program Part 2: The case of the West Bank . Country reports series. London: Overseas Development Institute. http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8179.pdf.

Kvinna till Kvinna Foundation (2012). Inequalities facing Women living in Area C of the occupied Palestinian territories' West Bank. East Jerusalem. http://www.wclac.org/english/etemplate.php?id=1158.

Miftah (2014). Policy Meeting March 14, 2014. Ramallah: Miftah. http://www.miftah.org/Doc/PolicyPapers/Policy140314.pdf.

Mikki, N. et al. (2009). Prevalence and sociodemographic correlates of stunting, underweight, and overweight among Palestinian school adolescents (13-15 years) in two major governorates in the West Bank. http://www.biomedcentral.com/content/pdf/1471-2458-9-485.pdf .

Palestinian Ministry of Education and Higher Education (2014). Education Development Strategic Plan 2014-2019. Ramallah: State of Palestine. http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Palestine/Palestine_Education_development_strategic_plan_2014_2019.pdf.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2012) Occupied Palestinian Territory Consolidated Appeal 2013. East Jerusalem. http://www.unocha.org/cap/appeals/consolidated-appeal-occupied-palestinian-territory-2013.

_____ (2014a). Humanitarian Needs Overview Occupied Palestinian Territories. East Jerusalem. https://docs.unocha.org/sites/dms/CAP/HNO_2014_oPt.pdf.

_____ (2014b). 10 Years since the International Court of Justice (ICJ) Advisory Opinion. East Jerusalem. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_10_years_barrier_report_english.pdf.

_____ (2014c). Occupied Palestinian Territory: Gaza Emergency Situation Report (as of 4 September 2014). East Jerusalem. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_04_09_2014.pdf.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (2012). Gaza in 2020: A liveable place? Jerusalem. www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2011). Main Findings of Violence survey in the Palestinian Society. Ramallah. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/el3onfNewenglish.pdf.

Palestinian Centre for Human Rights (2013). Through Women's Eyes II: Gender- Specific Report on the Latest Israeli Offensive. Gaza. http://www.pchrgaza.org/portal/en/index.php?option=com_content&view=article&id=9942:pchr-publishes-report-on-the-gender-specific-implications-and-consequences-of-operation-pillar-of-defense&catid=145:in-focus.

Palestinian Ministry of Women's Affairs (2014). Cross-Sectoral National Gender Strategy: Promoting Gender Equality and Equity and the Empowerment of Women 2014-2016. Ramallah.

Palestinian Public Prosecution Services, Attorney General Office (2014). Legislative and institutional measures to investigate, prosecute and adjudicate gender related killings of women and girls. Ramallah. http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/IEGM_GRK_BKK/Gender_related_killings_report_AGO_Palestine-June_2014.pdf.

Palestinian Water Authority (2013). Final Water Sector Reform Plan 2014–16. Ramallah. http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/sector%20reform%20files/FinalReformPlan2014-16.pdf.

Pettigrow, M. (2013). Evaluation of the Education Development Strategic plan (EDSP 2008-2012) of the Palestinian Ministry of Education. Ramallah. http://www.mohe.gov.ps/%28S%28lof1stqwv1eopw453dwpb0uf%29A%280Jvvy_DZzwEkAAAAYTVkY2E2OGYtMjJkNS00NWU2LWI3MjktYWFkNDEwYWJiZDI47KD3xMXuTb9qnFluruTDO2kmNXg1%29%29/Uploads/ramamohe/EDSP%20External%20Evaluation%20Draft%20Final%20Report%200613_reformatted.pdf.

United Nations Development Programme (2012). Public Perceptions of Palestinian Justice and Security Institutions, New York: UNDP, http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/library/democratic_governance/public-perceptions-of-palestinian-justice-and-security-instituti.html

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (2013a). Women and Education: From Access to Equality. Fact Sheet. East Jerusalem, http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2013/9/unw-fact-sheet-education.

_____ (2013b). Progress of the World's Women in Pursuit of Justice 2011-2013. New York, http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2011/7/progress-of-the-world-s-women-in-pursuit-of-justice.

_____ (2013c). Women, Political Participation and Decision-Making. Fact Sheet. East Jerusalem, http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2013/12/unw-fact-sheet-political-participation.

_____ (2014a). UN Women in Palestine Newsletter. Issue 10. East Jerusalem, http://auth-palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/6/newsletter-10.

_____ (2014b). Palestinian women's civic engagement and political participation. East Jerusalem.

_____ (2014c). UN Women in Palestine Newsletter. Newsletter 9. East Jerusalem, http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/5/unw-newsletter-9.

_____ (2014d). Women's Access to Security and Justice. Fact Sheet. East Jerusalem, http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/4/fact-sheet-security.

_____ (2014e). UN Women in Palestine Newsletter. Newsletter 6. East Jerusalem, http://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/2/newsletter-6.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, and Palestinian Ministry of Women's Affairs (2013). Building ties. East Jerusalem.

United Nations Fund for Children (2013). CAAC Bulletin – January 2013 Children Affected by Armed Conflict: Israel and the occupied Palestinian territory. Jerusalem, http://www.unicef.org/oPt/UNICEF_-_CAAC_bulletin_-_January_2013.pdf.

Women's Centre for Legal Aid and Counselling (2010). Alternative Report for Consideration Regarding Israel's Fifth Periodic Report to the United Nations Committee on the Elimination of Discrimination Against Women 17 January – 4 February 2011. Ramallah, http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/alternative-report-consideration-regarding-israels-fifth

_____ (2012). Glimpses of Life under Occupation. Ramallah. http://www.wclac.org/english/userfiles/Glimpses%20of%20Life%20Under%20Occupation%20October%202012.pdf.

_____ (2014a). Moving Forward Despite a Precarious Existence: Annual Report 2013. Ramallah. http://www.wclac.org/english/userfiles/WCLAC%202013%20Annual%20Narrative%20Report-final.pdf.

_____ (2014b). Semi-Annual Report 2014. Ramallah. http://www.wclac.org/english/userfiles/WCLAC%202014%20Semi%20Annual%20Report.pdf.

World Bank (2013a). Economic Monitoring Note for West Bank and Gaza. Washington D.C.. http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/EconUpdateSeptember2013.pdf.

_____ (2013b). Area C and the Future of the Palestinian Economy. Washington D.C. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16686/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf?sequence=1.

_____ (2014). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee Washington D.C. http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/mena/WBandGaza/wbg-docs/wbg-ahlc-report-2014-eng.pdf.

World Food Programme (2012). Socio-Economic & Food Security Survey 2012. Rome. http://www.wfp.org/content/state-palestine-socio-economic-food-security-survey-2012-august-2013.

World Health Organization (2014a). Right to Health in Gaza: Humanitarian Issues. Jerusalem. http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/07613FD58372EE2085257CF4004A8060.

_____ (2014b). Referral of Patients from the Gaza Strip. Monthly Report. Jerusalem. http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/840ADF2002B78AB585257CA800675259.

_____ (2014c). The Wall Ten Years of Dividing Palestinians in the oPt and Restricting Health Care. Jerusalem. http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/wall-10-years-dividing-palestinians-opt-and-restricting-access.

15-00089